محضر الجلسة رقم 107

التاريخ: الثلاثاء فاتح ذو الحجة 1444هـ (20 يونيو 2023م).
الرئاسة: السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وسبع وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثالثة عشرة بعد الزوال.
جدول الأعمال: تقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة حول موضوع **"ميثاق اللاتمركز الإداري ورهان العدالة المجالية والاجتماعية"**.

المستشار السيد النعم ميارة، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
السادة ضيوفنا الكرام،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 283 و284 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة، من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم، حول موضوع " **ميثاق اللاتمركز الإداري ورهان العدالة المجالية والاجتماعية**".

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين المحترم.

المستشار السيد جواد الهلالي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المجلس من مجلس النواب، بمشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 15.23 بإحداث لجنة مؤقتة لتسيير الشؤون قطاع الصحافة والنشر؛
- مشروع قانون رقم 58.22 بتغيير وتتميم القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال؛
- مشروع قانون رقم 44.22 يقضي بتتميم وتغيير القانون رقم 45.00 المتعلق بالخبراء القضائيين؛
- مشروع قانون رقم 16.23 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.23.101 الصادر في 16 من شعبان 1444 (9 مارس 2023)، المتعلق بحل وكالة حساب تحدي الألفية المغرب (MCA[1]- Morocco) وتصفيتها.

وتوصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 13 يونيو 2023 إلى تاريخه بـ:

- 9 أسئلة شفهية؛
- 42 سؤالا كتابيا.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بثلاث طلبات لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 20 يونيو 2023، حول المواضيع التالية:

- ✓ مدى احترام قانون الحقوق والحريات النقابية بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، تقدم به فريق الاتحاد المغربي للشغل، وقد تعذر على الحكومة التفاعل مع هذا الطلب؛
- ✓ الحقوق والحريات النقابية بالمؤسسات العمومية التابعة لوزارة الشباب والثقافة والتواصل: أرشيف المغرب، المكتبة الوطنية للمملكة المغربية، المكتب المغربي لحقوق المؤلفين، تقدم به الاتحاد المغربي للشغل، وقد أبدت الحكومة استعدادها للتفاعل مع الطلب، وذلك على أن تتم برمجته في جلسة عمومية لاحقة؛
- ✓ ارتفاع أسعار أضاحي العيد، تقدم به الاتحاد المغربي للشغل، وقد تعذر على الحكومة التفاعل مع الطلب.

وسيعقد المجلس الموقر، مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة، جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 40.22 يتعلق بتحديد عدد المتصرفين المستقلين ومسطرة تعيينهم في الأجهزة التداولية للمقاولات العمومية.

كما سيعقد المجلس يوم غد الأربعاء 21 يونيو 2023، على الساعة العاشرة والنصف صباحا، جلسة عامة أخرى تخصص لمناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، حول أعمال المحاكم المالية برسم سنة 2021.

شكرا السيد الرئيس.

[1] **M**illenium **C**hallenge **A**ccount.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين.

واسمحوا لي بداية أن أرحب بطلبة ماستر الشؤون القانونية والاقتصادية والاجتماعية بكلية سلا.

شكرا لكم.

ونشرع الآن في مناقشة محور هذه الجلسة، وموضوعه **"ميثاق اللاتمركز الإداري ورهان العدالة الاجتماعية والمجالية"**.

أعطي الكلمة مباشرة للسيد رئيس الحكومة للإجابة على أسئلة السيدات والسادة المستشارين، والتي توصلتم بها، السيد رئيس الحكومة، كتابة في وقت سابق، وعددها 12 سؤالا، فلتتفضلوا بالإجابة السيد الرئيس المحترم.

نعم السي...؟ اسمح لي السيد الرئيس.

نقطة نظام؟ تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

معنا كذلك طلبة الماستر بكلية القانونية بمارتيل تطوان، جامعة عبد المالك السعدي.

السيد الرئيس:

مرحبا بهم، ومعذرة، لأنه لم يتم إخبار الرئاسة بتواجدهم، على الرغم من الترحيب بهم جميعا بطلبتنا المحترمين.

إذن تفضلوا، السيد رئيس الحكومة المحترم للإجابة على الأسئلة.

السيد عزيز أخنوش، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

سعيد بالحضور معكم، مرة أخرى، في هذه الجلسة الشهرية الدستورية للإجابة على أسئلتكم، حضرات السيدات والسادة المستشارين، حول موضوع "ميثاق اللاتمركز الإداري والرهان العدالة المجالية والاجتماعية".

وهو موضوع يندرج في إطار ورش كبير تشهده بلادنا في مجال التحديث المؤسساتي، وفي سياق مطبوع بالعديد من الإصلاحات الهامة التي تهم أنماط تنظيم وتنفيذ تدخلات الدولة، والتي تقتضي التجديد المستمر لمقاربة الآليات المعتمدة في مجال الحكامة والتنمية الترابية.

واسمحوا لي في البداية أن أستحضر هنا بأن بلادنا قطعت أشواطا مهمة منذ فجر الاستقلال في وضع اللبنات الأولى لإرساء الجهوية المتقدمة وتعزيز اللاتمركز الإداري، باعتبارهما يمثلان ورشا حيويا لتعزيز الديمقراطية المحلية وتحديث هياكل الدولة والنهوض بالتنمية المستدامة والمندمجة وتعزيز سياسة القرب، إضافة إلى تبني مقاربة جديدة في وضع وتنفيذ السياسات العمومية، تضمن التقليص من التفاوتات والمجالية والترابية بين الجهات وأقاليم المملكة.

وكما هو معلوم، فقد حظي ورش اللاتمركز الإداري بعناية مولوية سامية من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بالنظر لأهميته الاستراتيجية ضمن الدينامية المؤسساتية المواكبة لتنزيل الجهوية المتقدمة، كما يشكل سندا لا مناص عنه لإنجاح ورش الجهوية، باعتباره خيارا استراتيجيا للدولة.

فقد دعا جلالته إلى التسريع في تنزيل مضامين الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، من خلال الرسالة الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية الأولى للجهوية المتقدمة، المنعقدة في أكادير في شهر ديسمبر 2019، حيث أكد على **"ضرورة تعبئة كل الطاقات والانخراط الفعلي لكافة القطاعات الوزارية في تفعيل الميثاق، عبر تسريع وثيرة إعداد التصاميم المديرية للاتمركز الإداري، والتي يجب أن تكون مبنية عن نقل فعلي للاختصاصات الوظيفية والصلاحيات التقريرية إلى المستوى الجهوي"**، انتهى منطوق خطاب جلالة الملك.

واستحضارا للتوجهات الملكية السامية، حرصت الحكومة جعل الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري من المحاور الأساسية لتعزيز حكامة التدبير العمومي ببلادنا، واتخاذ إجراءات ملموسة لتحسين ولوج الجميع إلى الخدمات العمومية والعمل على تقريب الإدارة من المواطنين، فضلا عن تطوير آليات اتخاذ القرار بشكل فعال وسريع، مما يسمح بتطوير سياسات تقليص الفوارق المجالية في جميع القطاعات وتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية، الشيء الذي سينعكس إيجابيا عن التنمية المستدامة والشاملة التي يطمح لها الجميع.

حضرات السيدات والسادة،

إن خيار اللامركزية الترابية، الذي تبناه المغرب، يتطلب بالأساس توفير الظروف القانونية والإدارية والمادية الضرورية للتنزيل الناجح لهيئات التدبير الترابي، وفي هذا الإطار جاءت مجموعة من الإصلاحات الدستورية والقانونية والبنيوية، التي واكبت مسلسل اللامركزية الترابية، من أهمها المصادقة على المرسوم 2.17.618 بمثابة الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، كدعامة أساسية لمساعدة الجماعات الترابية ومصالح الدولة اللامركزة ومؤسساتها للقيام بالمهام المنوطة بها.

ولبلوغ هذه الأهداف المتوخاة من هذا الميثاق، كتولى المصالح الخارجية التابعة للسلطة الحكومية على مستوى المحلي، وبتنسيق مع الوالي أو عامل العمالة أو الإقليم، تقديم كل أشكال الدعم والمساعدة للجماعة الترابية والهيئات ذات الاختصاص الترابي والعمل على إرساء أسس شراكة فاعلة مع الجماعات الترابية وباقي المؤسسات الأخرى، كما تساهم أيضا في تنمية قدرات الجماعات الترابية ومساعدتها في ممارسة المهام المسندة إليها وتعزيز آليات الحوار والتشاور مع كافة المدخلين على مستوى الجهة وعلى مستوى العمالة والإقليم.

وكتقوم سياسة اللاتمركز على مرتكزين أساسين:

- الأول: وهي الجهة، باعتبارها الفضاء المثالي، لتنفيذ توجهات الدولة بالنظر لكونها تحتل مكانة الصدارة في تنظيم الترابي للمملكة؛
- أما المرتكز الثاني: يمثله والي الجهة، باعتباره ممثلا للسلطة المركزية على المستوى الجهوي وفاعلا مركزيا في تنسيق أنشطة المصالح الخارجية للوزارات والسهر على حسن سيرها ومراقبتها، وكذلك بهدف تحقيق الالتقائية (la convergence)، ديال السياسات، والبرامج العمومية، بما يضمن النجاعة والفعالية على المستوى الترابي.

ويهم الميثاق، تحقيق مجموعة من الأهداف:

✓ أولا: مواكبة التنظيم الترابي اللامركزي للمملكة القائم على الجهوية المتقدمة والعمل على ضمان نجاعته وفعاليته، مع تعزيز آليات التكامل والتعاون والشراكة بين المصالح اللامركزة للدولة والهيئات اللامركزية، ولاسيما منها الجماعات الترابية؛

✓ ثانيا: تقريب الخدمات العمومية التي تقدمها الدولة إلى المرتفقين، أشخاصا ذاتيين كانوا أو اعتباريين، وتحسين جودتها وتأمين استمراريتها؛

✓ ثالثا وأخيرا: التوطين الترابي للسياسات العمومية، من خلال أخذ الخصوصيات الجهوية والإقليمية بعين الاعتبار في إعداد هذه السياسات وتنفيذها وتقييمها، مع ضمان التقائيتها وتجانسها وتكاملها على مستوى الجهة وعلى مستوى العمالات والإقليم وتحقيق التعاضد في وسائل تنفيذها.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملت الحكومة منذ تنصيبها على تسخير كل الإمكانيات والجهود لإنجاح ورش اللاتمركز الإداري، والانكباب على إعداد جيل جديد من الإصلاحات المتعلقة بالتحديث الإداري، وفق برنامج عمل وأفق زمني محدد، جوهرها تبني سياسة جديدة، ترتكز على إعطاء البعد الترابي لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي سيمكن من الرفع من الاستثمار الترابي والمنتج، ويساهم في تأمين الإنصاف والعدالة الاجتماعية والمجالية في التدخلات التنموية.

من جهة أخرى، غادي يساهم في انبثاق عقد اجتماعي جديد، ينخرط فيه كافة المتدخلين من فاعلين اقتصاديين ومؤسسات وجماعات ترابية ومصالح خارجية للوزارات ومواطنين، بهدف تجاوز معيقات التنمية التي أسفرت عنها التجارب السابقة.

حضرات السيدات والسادة،

إننا في الحكومة نسجل بارتياح كبير ما حققته بلادنا من نتائج مهمة في تنزيل مضامين خارطة الطريق، بالرغم من بعض الصعوبات المتعلقة بتبعات الأزمة الصحية وكذا التغيرات المتعلقة بمراجعة الهيكلة الحكومية، توخيا للرفع من نجاعة أدائها.

وإذا كان تفعيل الجهوية وصل إلى مراحل متقدمة، فإنه كان من الضروري اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير، التي عبر عنها الفاعلون الترابيون خلال تتبعنا لحصيلة تنزيل هذا الورش، من خلال ثمانية ديال المحاور أساسية:

✓ أولا، استكمال مراجعة الترسانة القانونية والتنظيمية المتعلقة بالجهات، حيث قمنا في هاذ الإطار بتعديل المرسوم المتعلق بتحديد مسطرة إعداد برنامج التنمية الجهوية، من أجل إحقاق التكامل مع سياسة اللاتمركز الإداري، وذلك بالتنصيص على تفعيل دور اللجنة الجهوية للتنسيق في مسلسل إعداد البرنامج التنموي؛

✓ ثانيا، تمكين الجهات من الموارد المالية المرصودة لها، حيث تجدر الإشارة أنه في السنة الماضية تم تحويل ما يناهز9 مليار و250 مليون ديال الدرهم، حوالي 103% من الموارد المتوقع رصدها خلال هاذ السنة ديال 2022 اللي فاتت؛

✓ ثالثا، تتبع إعداد وتنزيل التصاميم الجهوية لإعداد التراب وبرامج التنمية الجهوية وعقود البرامج بين الدولة والجهات؛

✓ رابعا، تفعيل ممارسة الجهة لاختصاصاتها، تنفيذا لالتزامات الأطراف الموقعة على الإطار التوجيهي لتدقيق الاختصاصات، بالاعتماد والمصادقة على خارطة الطريق من طرف لجنة القيادة الإستراتيجية، التي تتضمن مجموعة من الآليات الإجرائية والعملية، الهادفة إلى تمكين الجهة من تملك اختصاصاتها الذاتية والمشتركة على المدى القصير والمدى المتوسط؛

✓ خامسا، تعزيز وتنظيم إدارة الجهة لتمكين الجهات من جذب كفاءات قادرة على النهوض بالمشروع الجهوي، مع إمكانية خلق مناصب ومسارات مهنية محفزة لاستقطاب كفاءات من القطاعين العام والخاص، من أجل شغل مناصب المسؤولية بإدارة الجهة؛

✓ سادسا، تمكين السادة الولاة ورؤساء مجالس الجهات من وسائل وآليات كتهدف إلى تحقيق الإلتقائية (la convergence) في تصميم وهيكلة برامج ومشاريع التنمية، ونذكر منها قاعدة البيانات الجغرافية وآليات للتتبع والقيادة اليومية؛

✓ سابعا، مواكبة الجماعات الترابية لبلوغ حكامة جيدة في تدبير شؤونها والممارسة ديال الاختصاصات ديالها؛

✓ ثامنا، تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية، تم القيام بعدة إجراءات أهمها تفعيل الإطار القانوني لممارسة الحق في تقديم العرائض على مستوى الجماعات الترابية ووضع آلية موحدة لتلقي ملاحظات واقتراحات وشكايات مرتفقي الجماعات الترابية وإعداد موقع إلكتروني

نموذجي للجماعات لدعم التواصل والمشاركة المواطنة.

وقد حرصت الحكومة في هذا الصدد، على تفعيل بعض المقتضيات على غرار تسريع إحداث الكتابة العامة للشؤون الجهوية، تعيين الكتاب العامين بكل جهات المملكة (يعني 11 جهة)، باقة جهة الداخلة في طور التعيين، كما تم وضع وتفعيل برنامج لمواكبة وتكوين أطر هذه الوحدات الجديدة لتمكينها من أداء مهامها كما هو محدد في الميثاق.

كما تنكب الحكومة حاليا من خلال الحسم في بعض النقاط على تدارك التأخر الحاصل، حيث كان من الضروري مراجعة بعض الجوانب المتعلقة على الخصوص بإعادة النظر في التمثيلية الترابية لبعض القطاعات الوزارية لإضفاء الطابع الجهوي عليها وضرورة تفويض السلط للممثلين الجهويين للقطاعات الوزارية وتمكينهم من الموارد اللازمة والتأكيد على التنزيل الجهوي للسياسات العمومية والاستراتيجية القطاعية.

وعلى غرار هذا التصور اللي هو شمولي، صادق مجلس الحكومة بتاريخ 9 فبراير 2023 على مرسوم كيتعلق بتفويض السلطة والإمضاء، وهو مرسوم يندرج ضمن الرؤية الحكومية الجديدة لإصلاح الإدارة على المستوى الترابي وجعلها أداة في خدمة المواطن والمقاولة والمستثمرين، ويكرس في نفس الوقت الدينامية التي أصبح يعرفها مسار تفعيل ورش اللاتمركز الإداري.

وبالإضافة لذلك، يتم استكمال الترسانة القانونية المتعلقة بتنظيم الإدارات المركزية واللامركزة، وفي هذا الإطار صادقت اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري خلال اجتماعها المنعقد يوم أمس على الصيغة النهائية للتمثيليات الإدارية المشتركة والقطاعية على الصعيد الجهوي والإقليمي، بعد مناقشتها مع القطاعات المعنية والتوافق حولها، لنتجاوز بذلك التعطل الذي عرفه هذا الجانب منذ سنة 2019، حيث سيتم تجميع بعض القطاعات في إطار أقطاب إدارية جهوية وإقليمية تشكل وحدات إدارية مندمجة، نظرا لترابط وتقارب اختصاصاتها تحقيقا لمبدأ التعاضد (la synergie) المنصوص عليه في الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، لتساهم هذه التمثيليات اللامركزة في نسختها الجديدة في تطوير وتحسين عمل الإدارة على الصعيد المحلي وحتى تكون في مستوى تطلعات المواطنين والمنتخبين والسلطات المحلية وكذا هيئات المجتمع المدني.

وبهذا الإجراء ستتمكن بلادنا من تعميم تغطية المجالات الترابية بمختلف مستوياتها، الجهات، العمالات والأقاليم بتمثيليات إدارية تمثل كل القطاعات الحكومية لتقريب جميع المصالح الإدارية من مختلف الفاعلين.

هذا، وستعمل الحكومة على تحيين تصاميم المديرية وتعزيز التدبير المالي اللامتمركز على ضوء التنظيم الجديد للقطاعات الحكومية على المستويين المركزي والترابي، وذلك من أجل تدارك تفعيل الالتزامات المنصوص عليها بالتصاميم الأولية، وتنبغي الإشارة هنا إلى أننا سنحرص خلال تحيينها على الالتزام الفعلي للقطاعات الحكومية من أجل تفويض نسبة مهمة من الموارد المالية، يعني في السنوات الأولى اللي هي قادمة، لا تقل في مرحلة أولى عن 30% من الميزانية القطاعية إلى المصالح اللامركزة، خلافا لما تم تفويضه سابقا حوالي 6% فقط.

إذن قبل كانت 6% الآن غادي نمشيو ابتداء من السنوات المقبلة لـ 30% اللي غيتم التفويض ديالها وغادي نطلعو (progressivement) إن شاء الله، كي تتمكن من الإضطلاع بكافة اختصاصاتها وتحقيق أهداف السياسة اللامركزية.

كما صادقت اللجنة الوزارية للاتمركز يوم أمس على نقل 29 اختصاص إضافي متعلق بالاستثمار إلى الصعيد الترابي، قصد التسريع بإنجاز هاذ المكون المهم من عمليات اللاتمركز الإداري الذي لم يتجاوز 30% من أهدافه.

إن الأهمية التي يجدر إيلاؤها لورشي تفعيل الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري، تترجم إرادتنا السياسية في تقوية قدرتها على الإجابة على مجموعة من الإكراهات التي تعيق تنزيل العديد من البرامج واستراتيجيات تنموية على الصعيد الترابي.

ولا أدل على ذلك النجاح الذي حققه برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، باعتباره أحد أهم الشراكات الواعدة بين الدولة والجهات المنسجمة مع مبادئ الجهوية المتقدمة، وكذلك التوجيهات العامة فيما يخص اللاتمركز الإداري، ويوفر هاذ البرنامج من خلال القطاعات المستهدفة مجالا خصبا لتفعيل الاختصاصات المشتركة بين الدولة والجهات، على غرار تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب، الكهرباء، فك العزلة، تأهيل العالم القروي في ميادين ديال الصحة البنيات التحتية والطرق والتجهيزات، وكذا بعض الاختصاصات الذاتية للجهة، خاصة تلك المتعلقة ببناء وتحسين وصيانة الطرق غير المصنفة.

وفي هاذ الإطار، خلال الفترة 2017-2023 تم العمل على إنجاز 7 مخططات عمل سنويا المصادق عليها والموقعة بين اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية واللجن الجهوية الاثني عشرة بميزانية تقدر بـ 48 مليار ديال الدرهم، أي ما يناهز 96% من الميزانية المبرمجة إلى غاية 2023، وتعبئة ما قدره 38.5 مليار ديال الدرهم من الاعتمادات المالية بمعدل تقريبا 77% من الغلاف المالي المبرمج.

وتجدر الإشارة إلى أنه إلى حدود نهاية 2022 تم الشروع في إنجاز 9499 مشروع بالجماعات الترابية التابعة للمجال القروي، تشمل 8207 مشروع للبنيات التحتية، و2290 عملية اقتناء للعربات المتنقلة سيارات الإسعاف، الوحدات المتنقلة والناقلات المدرسية والمعدات الطبية والمدرسية، وقد تم إلى حدود نهاية 2022 الإنتهاء بالأشغال في 6535 شغل.

وتتجلى هذه الإنجازات المادية في بناء وصيانة أزيد من 18.300 كيلومتر من الطرق والمسالك، وكذا بناء وصيانة 165 منشأة فنية وأزيد من 745 من البنيات التحتية لقطاع الصحة و2743 من البنيات التحتية لقطاع التعليم.

كما عرف التزويد بالماء الصالح للشرب إنجاز وصيانة 655 منظومة ديال

المياه للشرب، وكذا الربط الفردي والمختلط أو عبر النافورات، من خلال 25 ألف عملية، علاوة على كهربة أكثر من 967 دوار.

كما شملت الإنجازات المادية، تجهيز البنية التحتية بـ 631 و109 عملية على التوالي بكل من قطاع الصحة والتعليم، إضافة إلى اقتناء 759 من سيارات الإسعاف والوحدات الطبية و886 من عربات النقل المدرسي.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، واصلت الحكومة من خلال الميثاق الجديد للاستثمار تعبئة المجهود الاستثماري للدولة وتحفيز الاستثمار الخاص، بالنظر إلى مكانة الاستثمار في الخروج من الأزمة، باعتباره آلية مهمة لترسيخ دعائم الدولة الاجتماعية وإرساء اقتصاد وطني محفز ومنصف ومستدام.

ولبلوغ الأهداف الاستراتيجية لهذا الورش، فقد بادرنا إلى اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير، أبرزها منح الأولوية للمشاريع الاستثمارية المنتجة لفرص الشغل والأخذ بعين الاعتبار مبدأ الإنصاف الترابي والتوزيع الاستثماري وتشجيع الاستثمارات الواعدة بالنسبة للاقتصاد الوطني مستقبلا، إضافة إلى إقرار نظام دعم جديد يعزز حوافز الاستثمار.

وحتى يساهم ميثاق اللاتمركز في دينامية الاستثمار، قررنا في الحكومة تبني جيل جديد من الإصلاحات المتعلقة بتبسيط المساطر الإدارية ورقمنتها، وهكذا فقد صادقت اللجنة الوطنية لتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية على تبسيط 22 قرارا إداريا عبر المنصة الرقمية للمراكز الجهوية للاستثمارات، أي بنسبة 45% من الوثائق الأكثر تداولا لدى المستثمرين.

وفي سياق توفير كل عوامل النجاح فالمنظومة ديال الاستثمار فبلادنا، عملنا على تبسيط أكثر من 50% من الوثائق المتعلقة بالعقار والمرتبطة بالاستثمار و33% من رخص التعمير، بالإضافة إلى 45% من وثائق رخص الاستغلال.

وقد أخذت الحكومة على عاتقها ضمن هاذ المنظور الإصلاحي لمنظومة الاستثمار في انسجام مع الميثاق اللاتمركز الإداري تفعيل تصور جديد للمراكز الجهوية للاستثمار بعد مرور أربع سنوات على صدور قانون خاص، يقوم على تعزيز دور هذه المراكز وتمكينها من تلقي ملفات المستثمرين وإعداد اتفاقيات الاستثمار والعمل على تسهيل الحصول على توقيعات مختلف الأطراف المساهمة في عمليات تتبع ديال هاذ المشاريع الاستثمارية.

وتحقيقا للتفاعل السريع والاستجابة الفورية لطلبات المستثمرين، سيتم البت في ملفات الاستثمار المتراوحة قيمتها ما بين 50 مليون ديال الدرهم و250 مليون ديال الدرهم على الصعيد الجهوي، حيث سيتم تمكين اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار من مختلف الآليات للتسريع بالمصادقة على ملفات ومشاريع الاستثمار في آجال معقولة.

وتماشيا مع هاذ التوجه الحكومي، صادقت الحكومة على مجموعة من المراسيم المهمة، من بينها المرسوم المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، التي تسلمها الجماعات الترابية فيما يتعلق بالقرارات الإدارية، التي تسلمها الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها، ويهدف هاذ المرسوم إلى حصر لائحة القرارات الإدارية التي يعتبر سكوت الإدارة بعد انصرام الأجل المحدد بمثابة موافقة وكذلك القرارات المتعلقة بالاستثمار.

كما حرصنا على الرفع من درجة الالتزام الحكومي وتسريع وثيرة تفعيل ورش تبسيط المساطر الإدارية والنهوض بعمل الإدارات في علاقتها مع المرتفقين، يمكن لنا ذلك من خلال:

- ✓ أولا، جرد وتدوين ما يناهز 2700 قرار ونشرها بالبوابة الوطنية (idarati.ma)؛
- ✓ مواصلة تطوير البوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية (idarati.ma) وتتبع تنفيذ الإجراءات التبسيطية على أرض الواقع؛
- ✓ إضافة إلى إصدار مجموعة من المراسيم تتعلق بتحديد مجموعة من القرارات الإدارية التي كتسلمها الجماعات الترابية والمجموعات ديالها؛
- ✓ تحديد 281 قرار إداري وتقليص آجال معالجتها وتسليمها للمستثمرين في مدة لا تتعدى ثلاثين يوما؛
- ✓ جرد وضبط 268 مسطرة ترخيص، التي تقتضي معالجتها وتمديد آجالها القانونية لإنجاز خبرة تقنية وبحث عمومي؛
- ✓ تحديد 81 قرار إداري الذي يعتبر سكوت الإدارة بعد مرور آجال تسليمها بمثابة موافقة ضمنية.

وإذا كانت بلادنا، ولله الحمد، قطعت أشواطا مهمة في تنزيل ميثاق الاستثمار، فإننا مدعوون اليوم إلى الإسراع بتفعيل خارطة طريق التمركز وانخراط القطاعات الوزارية في نقل الاختصاصات المتعلقة بالاستثمار.

وفي نفس الوقت، عملت الحكومة على نهج سياسة متوازنة عبر التوزيع العادل للمشاريع المهيكلة والبنية التحتية في كل مناطق المملكة، مع استحضار خصوصية كل منطقة على حدة.

ومن تم صادقت الحكومة على مجموعة من الاتفاقيات بهدف إنجاز، مشاريع إحداث مناطق صناعية على مساحة إجمالية تقدر بـ 1200 هكتار، تهم 12 مشروع موزعة على 7 جهات، يتعلق الأمر بجهة الداخلة - واد الذهب وجهة فاس - مكناس وجهة الشرق وجهة طنجة - الحسيمة وجهة الرباط - سلا وجهة كلميم - واد نون.

فيما تدرس حاليا مجموعة من مشاريع البنية التحتية الصناعية بباقي الجهات، التي لم يتم التوقيع عليها بعد.

من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من الميثاق، تم اعتماد منظومة مبتكرة للتمويل، ترتكز على أنظمة لدعم الاستثمار، تشمل نظاما أساسيا وأنظمة خاصة، تتشمل كل أنواع الاستثمار لجميع المجالات الترابية بدون استثناء،

وهو ما يشكل انتقال نوعي في أنظمة الاستثمار، من خلال مأسستها وتتبع نتائجها للقطع مع برامج وآليات سابقة، كانت تفتقر للوضوح والإلتقائية.

كما يتضمن النظام الأساسي لميثاق الاستثمار 3 ديال الأشكال من المنح، هي المنح المشتركة للاستثمار والمنح القطاعية والمنح الترابية، التي نستهدف من خلالها تحقيق العدالة المجالية في توزيع الاستثمارات.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الحكومة بما تملك من مسؤولية سياسية ماضية في تنزيل مختلف الأوراش والإصلاحات ذات الأولوية لدى المواطن والمواطنات، وفق منظورها القائم على تنزيل الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري.

واستحضارا منا للبعد الجهوي في إنجاح ورش قطاع الصحة وإعادة النظر في الرؤية التي كان يسير بها هذا القطاع، عملت الحكومة على خلق المجموعات الصحية الترابية لضمان استغلال أمثل للموارد البشرية والمالية وتوجيه الاستثمارات العمومية وفق معايير مضبوطة ومحددة في انسجام متكامل مع منهج الجهوية المتقدمة بما يحقق العدالة المجالية على المستوى الصحي وتراب المملكة.

كما تعمل الحكومة على إحداث الخريطة الصحية الجهوية لتحديد مؤهلات كل الجهة من حيث البنيات التحتية في القطاع العام والخاص والموارد البشرية، الأمر الذي سيساعد المجموعات الصحية الترابية في تحديد أولويات الاستثمار في مجالات الصحة.

وفي قطاع التعليم، تعمل الحكومة من خلال المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي على إرساء نموذج جامعي جديد ومتجدد من خلال بناء أقطاب جامعية جهوية مندمجة، وذلك بما يتماشى مع أهداف الجهوية المتقدمة من أجل جعل الجامعة رافعة لتعزيز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الترابي ومصدر جذب للجهات التي تنتمي إليها، وذلك أخذا بعين الاعتبار الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية لكل جهة من أجل إرساء عدالة ترابية فعالة.

كما قامت الحكومة باستحضار البعد الجهوي في تنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية الوطنية لقطاع السياحة برسم الفترة 2023-2026، وذلك من خلال إطلاق مجموعة من اللقاءات الجهوية اللي تتشكل مناسبة لالتقاء كافة الأعضاء المعنية للدراسة والتبادل حول الإطار العام ومختلف محاور وأهداف هاذ الخريطة الوطنية للسياحة.

وفي هاذ الإطار، تتلعب السلطات المحلية دورا قياديا من خلال لجنة تتبع تنفيذ المخططات الجهوية ومواكبة إنجاز المشاريع الرئيسية، إضافة إلى السهر على توفير شروط تنمية مختلف سلاسل العرض السياحي، كما تساهم لجنة التتبع في أشغال مختبرات الدفع المكلفة بتنمية السلاسل السياحية وكذا هيئات التنشيط الجهوية.

ومن جهة أخرى، تتعمل الحكومة على تحقيق العدالة المجالية في الموارد المائية، في استحضارها التام للبعد الترابي من خلال تفعيل مشاريع الربط بين المنظومات المائية عبر مختلف ربوع المملكة لتجاوز تركيز الواردات السطحية في مناطق المعينة دون غيرها.

ولرفع تحدي الإجهاد المائي اللي تتعرفو بلادنا في ظل تأثير التقلبات المناخية واستمرار الجفاف وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، تم إجراء تعديلات على البرنامج الوطني للتزويد بمياه الشرب ومياه السقي 2020-2027، حيث تم رفع التكلفة الإجمالية للبرنامج من 115 مليار درهم إلى 143 مليار ديال الدرهم، وقد همت التعديلات المحدثة مشاريع مهيكلة لفائدة جميع أقاليم المملكة نخص بها:

أولا، مشاريع ديال الربط بين الأحواض المائية وهذا اللي غادي يجي الآن بين حوض سبو وأبو رقراق مشاريع محطات تحلية المياه بالإضافة إلى المحطات التي توجد في طور الإنجاز واللي غتخرج للوجود قريبا ديال آسفي والجديدة، هناك محطات أخرى هي في طور الإنجاز بحال سيدي إفني والداخلة وسيد الغازي وطرفاية، وكما سيتم إطلاق تقريبا 10 محطات جديدة لتحلية مياه البحر ابتداء من هذه السنة.

واستحضارا للعلاقات الوطيدة بين التهيئة الترابية والتنمية الجهوية، بالنظر للصلاحيات المخولة للمجالس الجهوية وعمليات إعداد وتتبع برنامج التنمية الجهوية والتصاميم الجهوية للإعداد الترابي، في إطار السياسة العامة للدولة وبتشاور مع الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية وباقي الفاعلين، كان للحكومة التدخل الإيجابي في اتجاه تعزيز الجهود المبذولة.

في هذا الصدد، عملنا على إعداد مرجع نموذجي لضابطة التهيئة، اعتمد المرونة والملاءمة مع الأخذ بعين الاعتبار الرهانات المجالية وتتبع وتقييم وتنفيذ التوجهات الكبرى والارتقاء بجيل جديد من وثائق التعمير.

ومن جهة أخرى، تم تقديم الدعم التقني والمالي لإنجاز التصاميم الجهوية للإعداد الترابي، ذلك من خلال دراسة ملفات مشاريع التصاميم الجهوية المذكورة، حيث تم لحد الآن التأشير على المقررات المتخذة بشأن مشاريع التصاميم الجهوية للإعداد الترابي لـ 9 جهات.

وارتباطا بموضوع التعمير والإسكان، وفي إطار ترسيخ الجهوية المتقدمة، شكل الحوار الوطني حول الإسكان والتعمير الذي أطلقته الحكومة وأشرفت عليه، السيدة الوزيرة في شتنبر 2022 طموحا مشتركا للخروج بتوصيات ومقترحات عملية لإعداد سياسات عمومية جديدة للقطاع، الشيء الذي جعل من الورشات الجهوية أرضية حقيقية كتجمع كافة المدن والمتدخلين والخبراء وفعاليات المجتمع المدني المعنيين بقضايا التعمير والإسكان عبر الاستشارة وإبداء الرأي في محاور أساسية تهم التخطيط وحكامة القطاع وتقليص الفوارق الترابية والإنصاف وتحقيق العدالة المجالية، ومن تم شكل هذا الحوار فرصة مهمة لتلبية متطلبات التنمية الجهوية في جميع أبعادها.

ومن منطلق المسؤولية ديالنا، قد جعلنا من إشكالية التشغيل أولية

حكومية عبر خلق مبادرات مبتكرة، اتخذنا على إثرها تدابير ملموسة لتجاوز أعطال الأزمة الصحية على التشغيل، وهو توجه يستحضر العدالة المجالية في توزيع برامج التشغيل والإدماج الاقتصادي.

وللنهوض بهذا القطاع على المستوى الترابي، عملت الحكومة على إعداد 9 ديال البرامج جهوية للتشغيل لتحديد الأولويات في مجال إنعاش الشغل على أساس رؤية شمولية مندمجة ومنسجمة وتشاركية مع اقتراح تدابير ملموسة يتم تنفيذها لتنزيل الرؤية المذكورة في إطار تعاقدي بين الجهات الفاعلة المعنية مع الجهات.

كما قامت الحكومة بتوقيع 12 اتفاقية مع الجهات لتعزيز التشغيل على المستوى الجهوي، ويأتي دعم الحكومة للتشغيل في العالم القروي ضمن الرؤية الشمولية للقطاع من خلال تحسين قابلية التشغيل عبر البرنامج الذي أطلقته الوكالة الوطنية للتشغيل والكفاءات، الذي تم بموجبه مواكبة 4421 حامل فكرة مشروع، وإتمام 2749 ملف دراسة جدوى ووضع 1922 ملف للتمويل في الوسط القروي.

كما عملت الحكومة على تعزيز البعد الترابي لخلق فرص الشغل من خلال برنامج "أوراش" الذي يستهدف المقصيين من الشغل وتحسين قابلية إدماجهم الاقتصادي خصوصا بعد "كوفيد"، وذلك بشراكة مع القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية الجماعية والترابية والمجتمع المدني، والغلاف المالي اللي كان تقريبا كل سنة هو 2 مليار و250 مليون ديال الدرهم كل سنة وكاين في سنة 2023.

وفي هذا السياق شكل برنامج "فرصة" كذلك آلية مهمة في تحقيق هاذ التوازن بين جهات المملكة في الاستفادة من فرص الشغل، خلق مقاولات لدى فئات عريضة من الشباب المغربي، إذ تم تسجيل أكبر عدد من الطلبات بالمدن الصغرى والعالم القروي، وهو ما يبرز نجاح البرنامج في تحقيق العدالة المجالية وإعطاء دفعة قوية للاقتصادات المحلية.

السيد رئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

من خلال هذا العرض، اللي قدمتو أمامكم كيتضح أن الحكومة جعلت من أوراش اللاتمركز منهجا لعملها، استجابة منها للتوجيهات الملكية السامية، المعبر عنها في خطاب افتتاح الدورة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة، التي دعا فيها جلالته، إلى ضرورة التفعيل الكامل لميثاق اللاتمركز الإداري، تبسيط ورقمنة المساطير، تسهيل الولوج إلى العقار وإلى الطاقة الخضراء، وكذلك توفير الدعم لحاملي المشاريع ولتقوية ثقة المستثمرين في بلادنا كوجهة للاستثمار المنتج.

في الختام، أود أن أعرب لكم، عن افتخارنا في الحكومة بالجيل الجديد من المدبرين العموميين على المستوى الجهوي والترابي، لما لهم من كفاءات وطموح، ما يؤهلهم لاستكمال إنجاح تنزيل ورش اللاتمركز، بما يضمن التقليص من التفاوتات المجالية والترابية ومحاربة الفقر والهشاشة، خدمة لمسار التنمية.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد رئيس الحكومة المحترم.

ننتقل إلى مداخلات الفرق والمجموعات والبرلمانين غير المنتسبين، تعقيبا على جواب السيد رئيس الحكومة.

أعطي الكلمة لأول المتدخلين عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلي، السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السلام عليكم.

السيد رئيس الحكومة،

من الصعب ناخذو الكلمة بعد هاذ الكلمة المعززة بالأرقام، والمعطيات، ولكن جرت العادة أننا كندخلو كفرق، وهاذي المداخلة ديال فريق التجمع الوطني للأحرار.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نلتئم اليوم، في جلسة دستورية أخرى، يخصصها مجلسنا الموقر لمساءلة السيد رئيس الحكومة في موضوع ذي راهنية كبيرة، معتبرين هذه المحطة، أغلبية ومعارضة، محطة هامة من عملنا الرقابي كممثلين للأمة، رقابة نريدها أن تنبني على قراءة واقعية وموضوعية، تستحضر حجم التحديات ورصيد المنجزات في موضوع يعد عمود نظامنا السياسي والإداري.

ولا تفوتنا هنا الفرصة دون أن نشيد بنجاعة وفاعلية الأداء الحكومي على مستويات متعددة، بشكل حرصتم فيه، على الوفاء بالتزامات البرنامج الحكومي وما تعاهدتم عليه مع المغاربة، مشكلين بذلك عقدا ملزما يتلاءم مع مطالب المواطنات والمواطنين، حيث حرصتم في ذلك على التفاعل السريع والايجابي مع الظروف والمعطيات الموضوعية المتغيرة اقتصاديا واجتماعيا.

ففي ظل هذه المتغيرات المتباينة والصعبة، التي تغيب فيها الرؤية، تمكنتم، السيد رئيس الحكومة، من مواصلة تنزيل الحماية الاجتماعية، وفق الأجندة المحددة، تنفيذا للتعليمات المولوية السامية، مما مكن مختلف شرائح مجتمعنا المغربي من الاستفادة من الخدمات الاستشفائية بالقطاعين الخاص والعام، على حد سواء، والاستفادة كذلك من التعويض على مصاريف الاستشفاء والدواء، حيث انتقل عدد المؤمنين من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في ظرف سنة واحدة من 7.8 مليون فرد إلى أزيد من 23.2 مليون فرد، فيما ارتفع عدد من ملفات التعويض عن المرض المعالجة وعدد

عمليات الاستقبال بالمستشفيات العمومية، والخاصة في ظرف وجيز.

وبالعودة للأرقام المفصلة في هذا الباب سندرك جميعا حجم هذا المنجز الذي يشكل حقيقة ثورة اجتماعية لا يمكن إنكارها.

وبنفس روح الإشادة والتنويه، نقف عند ما بذلتموه، السيد رئيس الحكومة المحترم، من مجهود في سبيل تحسين تدبير المالية العمومية، مما مكن من كسب موارد إضافية للميزانية العامة وُجهت للحد من الاختلالات والإكراهات التي تعرفها قطاعات الماء والكهرباء والسياحة والفلاحة وغيرها من القطاعات وللحد كذلك من انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين، ولكي تبقى أثمنة المواد الأساسية في ثمنها العادي، تجاوزتم من خلالها النقاش السطحي الذي صاحب غلاء الأسعار ولصالح عمل جبار وحضور يومي ومتواصل في محاصرة المضاربين والتدخل الفوري لضبط السوق واختلالاته.

واستحضارا لما سلف ذكره، وما لم يتسع الوقت للوقوف عنده من منجزات مهمة في ظرف وجيز من زمن تدبيركم، لا يمكننا الا أن نقول بكل مسؤولية أننا أمام حكومة مسؤولة، متفاعلة، شجاعة، تواجه الأزمة ولا تختبئ وراءها، حريصة على أن تكون في مستوى انتظارات وتطلعات المواطنات والمواطنين، حكومة منسجمة تركز على الانتقال السريع نحو الفعل وإبداع البدائل والحلول المعقولة لتجاوز الاكراهات.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

كان لابد من هاته التوطئة قبل الخوض في مناقشة موضوع هذه الجلسة، مشيدين بتفاعل مكتب مجلسنا الموقر مع مقترحنا هذا، فالموضوع له راهنيته، بحيث يكتسي أهمية بالغةً وتحديا مطروحا أمامنا اليوم أكثر من أي وقت مضى، خاصة وأنه يجمع بين ثالوث مهم اللاتمركز الإداري والعدالة المجالية والعدالة الاجتماعية.

فمما لا شك فيه أن المزج بين هذا الثالوث أضحى يشكل منفذا لا محيد عنه وهو حقيقي نحو تحقيق التنمية المنشودة لبلادنا، خاصة وأنها تبنت ميثاقا جديدا للاستثمار ستقطع به بلادنا أشواطا مهمة، اجمعت فيه الإرادة الملكية السامية ونَفَسٌ سياسي عام قوي، ووفقتم شخصيا، السيد رئيس الحكومة المحترم، على إقراره، مما يبرز بالملموس ويقر بأهمية هذا الميثاق الجديد.

إن هذا الموضوع يطرح تحديات كبيرة، ويتطلب الكثير لتحقيق التنمية الشاملة لبلادنا، وبَاشْ نَتْكَلَّمُو بصراحة منذ الإعلان عن ميثاق اللاتمركز منذ 2018 تبقى وثيرة تنزيله وتفعيله بطيئة، لذلك نؤكد اليوم أنه لا مجال لتضييع المزيد من الوقت دون المضي بشجاعة نحو تكريس اللاتمركز الإداري، باعتباره – كما جاء في كلمتكم – آلية لتطوير اتخاذ القرار الإداري ولتحقيق التوطين الترابي للسياسات العمومية، فهو يعد مرجعا ثابتا وبعدا حاضرا في جميع الخطب الملكية السامية خلال مدة حكم جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، حيث شكلت تلك الخطب السامية كلها دعوة مباشرة وصريحة إلى ضرورة التفعيل الكامل لميثاق اللاتمركز الإداري، كركيزة أساسية في عملية التشجيع على التنمية وعلى رأسها الاستثمار.

وعلاقة بموضوعنا، ترأستم البارحة الاجتماع الرابع عشر للجنة الوزارية للاتمركز الإداري، ذهبتم فيه نحو السرعة القصوى التي نسعى إليها اليوم ونطالب بها لتنزيل هذا الورش، عبر تحقيق وحدة عمل مصالح الدولة وترشيد النفقات باعتماد مبدأ التعاضد في استعمال الموارد من خلال اعتماد الصيغة النهائية للتمثيليات الجهوية وعبر إحداث أقطاب جهوية إدارية تمثل كل المصالح الإدارية بكل فاعليها لتسريع تنزيل هذا الورش وبما تقتضيه المسؤولية الوطنية والتفاعل السريع والإيجابي مع توجهات جلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

لذلك، جاءت الضرورة الملحة التي يكتسيها التشجيع على الاستثمار لكونه يشكل رافعة مهمة لتحقيق التنمية.

ولتحقيق هاته الغاية، نرى أنه من الواجب إبداع أساليب جديدة لتدبير عملية جلب وتنزيل الاستثمارات، بما في ذلك التسريع بتنزيل نظام اللاتمركز الإداري بشكل يتماشى مع هذا التوجه، على اعتبار أنه يشكل شرطا أساسيا لكسب رهان جعل بلادنا مجالا إقليميا وقاريا محفزا للاستثمار، من خلال ما يتيحه كنظام إداري مرن يجعل من الإدارة شريكاً رئيسياً لتعزيز فرص الاستثمار، خاصة على المستوى المحلي وبشكل يجعل الإدارة الترابية قادرة على مسايرة الإدارة المركزية في مختلف توجهاتها الرامية إلى تفعيل أهداف ميثاق الاستثمار الجديد، والتي من صلبها تحقيق العدالة المجالية والاجتماعية.

فلا حديث اليوم عن الاستثمار دون ربطه باللاتمركز الإداري، وفهم هذه القاعدة الشرطية التي تربطهما والتقاطع فيما بينهما وبين مخططات وخيارات تبنتها بلادنا كخيار الجهوية المتقدمة، الذي يروم تحقيق العدالة المجالية والاجتماعية ومحاربة التفاوتات والفوارق بين الجهات، بل داخل الجهة الواحدة، خاصة بشكل يضمن التوازن بين الجهات للاستفادة من فرص الاستثمار حتى نقطع مع منطق جهات تتمركز فيها الاستثمارات وأخرى تغيب عنها، وهو الواقع الذي لم يعد مقبولا، بل وأصبح متجاوزاً لأنكم تناضلون عليه، السيد رئيس الحكومة، ونحن جميعا من كل المواقع التي نمثلها، وسنكون إلى جانبكم حتى نبلغ المبتغى.

منوهين في هذا الإطار، بالزيارة التاريخية والتنموية التي قمتم بها الأسبوع الماضي إلى جهة درعة - تافيلالت، بمعية فريق حكومي مهم، زيارة تعد الأولى من نوعها من هذا الحجم يقوم بها رئيس حكومة بلادنا إلى هاته الجهة، والتي تعد من الجهات الفقيرة في كل شيء، والغنية بمؤهلاتها الطبيعية والبشرية، ومكوثكم لثلاثة أيام بتراب الجهة (تصفيقات داخل القاعة)، على أمل أن تعملوا على تعميمها، السيد رئيس الحكومة، تصبح سنة حميدة في السياسة ديالكم أنكم تزورو باقي الجهات، السيد رئيس الحكومة.

لذلك، نرى أن تحقيق هاته الغاية يبدأ بالتنزيل الأمثل لنظام اللاتمركز الإداري وجعله يستجيب إلى تطلعات المستثمر من خلال إيلاء العناية القصوى لمساطر الاستثمار والاختصاصات المتعلقة بها وإدراجها ضمن

الاختصاصات التي سيتم نقلها إلى المصالح اللامركزة، لاسيما على المستوى الجهوي، مع الاشتغال مستقبلاً أيضاً على خلق ذلك التوازن المجالي حتى داخل الجهة الواحدة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نرى أنه بالرغم من الجهود المبذولة مسبقا لكسب رهان إصلاح نظام اللاتمركز الإداري، باعتباره من القضايا ذات الراهنية، إلا أنها تبقى غير كافية بالنظر إلى حجم الاختلالات التي تعرفها الإدارة العمومية ومستويات التدبير الترابي، التي تقف بلا شك حاجز أمام كل المجهودات الإصلاحية التي تصب في اتجاه عقلنة تدخل الفاعل العمومي المحلي وتعزيز سياسة القرب الترابي وتجويد الخدمات العمومية بها.

وأمام حجم الرهانات الكبيرة المطروحة أمام الإدارة العمومية وخاصة على المستوى المحلي، مما أضحى من المفروض بناء تصور جديد لتفعيل نظام اللاتمركز الإداري بشكل يراعي بالدرجة الأولى، ضرورة الاعتماد على آليات المقاربة الحديثة في تدبير الفاعل العمومي من قبيل الحكامة والعقلانية والترشيد والفعالية والنجاعة والتقييم، في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية.

كما يجب العمل على تبني هذا التحديث بشكل يمكن من مضاعفة التنسيق والتناسق والانسجام أيضا بين الإدارات المركزية والمصالح اللامركزة في تدبير مختلف المشاريع والبرامج على المستوى المحلي.

ولتحقيق هاته الغاية من الضروري تمكين الإدارة الترابية من الموارد البشرية والكفاءات المؤهلة لمسايرة هذا التوجه الرامي إلى ضمان الالتقائية وتعزيز التنسيق فيما بين المركز والإدارة الترابية، لضمان التنزيل الأمثل للبرامج والأوراش الحكومية الإصلاحية التي تطال مختلف المجالات السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتقليصا للهوة الكبيرة فيما يخص الأداء بين الفاعل الحكومي والفاعل الترابي.

مؤكدين لكم أن إنجاح هذا الورش ومعه كافة الأوراش المفتوحة رهينة بإصلاح أوضاع الإدارة وخلق الانسجام فيما بينها، إذ بدون إدارة ناجعة، فعالة وحاضرة، لا يمكنكم، السيد رئيس الحكومة، أن تنجحوا في مهمتكم وفي تنزيل هذا الورش.

لذلك، نحن متأكدون بأنكم، السيد رئيس الحكومة، ستتمكنون من تحقيق هذا الانسجام، وهنا نستحضر ترأسكم أسبوعيا لمجموعة من اللقاءات ومتواجدون في صلب جميع القضايا التي تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني، وتعملون على تطوير أداء الإدارة العمومية مركزيا وترابيا من خلال تبنيكم لورش رقمنة وتحديث الإدارة، والذي سيساهم بلا شك في تبسيط المساطر الإدارية وتعزيز المساواة بين المواطنين فيما يخص الولوج للخدمات الإدارية، الشيء الذي سيؤدي إلى تعزيز الحكامة الإدارية وتحقيق العدالة المجالية المنشودة.

وسيساهم في تعزيز فرص الاستثمار ببلادنا، إذ لا يمكن الحديث عن لاتمركز إداري في ظل وجود إدارة ترابية غير قادرة على الاستجابة للحاجيات المتغيرة والمتجددة للمواطن والمستثمر على حد سواء، إضافة إلى عدم مسايرتها للتطور الذي يعرفه العالم فيما يخص مجال التدبير الإداري.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

واثقون في فريق التجمع الوطني للأحرار، بمعية فرق الأغلبية، أنكم ستتمكنون من تحقيق التفعيل الأمثل لميثاق اللاتمركز الإداري، والذي ظهرت معالمه مع إخراجكم لميثاق الاستثمار وإصراركم على تنزيل ورش الحماية الاجتماعية وانتقالكم للجهات لإرساء دعائم العدالة المجالية، استشعارا منكم لأهمية الخيارات التي تبنتها بلادنا، تحقيقا للدولة الاجتماعية بما سيعود بالنفع على نماء وازدهار بلادنا بالشكل الذي يطمح اليه جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، ويريده لشعبه الوفي والمخلص لثوابت الأمة ومقدساتها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، وشكرا على احترام واستعمال الوقت.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نود في البداية أن نشكر السيد رئيس الحكومة على حضوره اليوم داخل مجلسنا الموقر، ونثير الانتباه إلى الأهمية الدستورية والسياسية لحضور السيد رئيس الحكومة للجلسة الشهرية المخصصة للأسئلة الشفهية حول السياسة العامة، بما يعني فعليا التطبيق السليم لمقتضيات الفصل 100 من الدستور المغربي، وهو ما يؤكد التزام الحكومة بالمقتضيات الدستورية المتعلقة بضمان المساءلة البرلمانية.

كما أننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، نعتبر هذه اللحظة الدستورية محطة أساسية لتقييم ومساءلة الحصيلة الحكومية المؤقتة، في علاقة بتنفيذ البرنامج الحكومي، والتي بلا شك كانت حصيلة إيجابية، كما نثمن عاليا برمجة موضوع "ميثاق اللاتمركز الإداري ورهان العدالة المجالية والاجتماعية"، باعتباره أحد المداخل الأساسية لتكريس الدولة الاجتماعية كما نأمل تحقيقها جميعا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

قبل الدخول في مناقشة تفاصيل عرضكم حول السياسة العامة في علاقة بتنزيل ميثاق اللاتمركز الإداري ورهان العدالة المجالية والاجتماعية، ننتهز في

فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين هذه المناسبة لتذكير الجميع بالأولوية التي يحظى بها ورش اللاتمركز الإداري في الاهتمامات الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، كما ورد في نص الرسالة السامية الموجهة للمشاركين في المناظرة الأولى حول الجهوية المتقدمة يوم الجمعة 20 دجنبر 2019 بأكادير، حيث جاء في نص الرسالة " **ولا يخفى عليكم ما تشكله اللامركزية الترابية ببلادنا منذ الاستقلال، من أهمية بالغة في إدارة الدولة، باعتبارها خيارا استراتيجيا في بناء صرحها الإداري والسياسي، وفي ترسيخ مسيرتها الديمقراطية**"، كما اعتبر جلالة الملك نصره الله أن "**خدمة المواطنين وضمان حقوقهم المشروعة، يجسدان الغاية المثلى للهياكل والبنيات الإدارية، بمختلف تصانيفها وأنظمتها القانونية والتدبيرية، فالجماعات الترابية والمصالح اللامركزة والمؤسسات العمومية مدعوة إلى تعبئة جميع مواردها البشرية والمالية واللوجستيكية، لتوفير خدمات عمومية تستجيب لشروط النجاعة والإنصاف في تغطية التراب الوطني**"، انتهى المنطوق الملكي السامي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا نعتبر في فريق الأصالة والمعاصرة أن هناك علاقة وطيدة بين نظامي المركزية واللامركزية، الأمر الذي انعكس على التدبير الإداري والاقتصادي والاجتماعي بالمغرب منذ عقود، وهذا لا يعني أننا تطورنا تدريجيا بتطور النضج الديمقراطي للمؤسسات والأشخاص، وأيضا نتيجة التغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي تفرض نوع من الاستجابة حتى يضمن المغرب قدما له في الاقتصاد العالمي القائم على الشراكة ومساهمة كل الفاعلين بالدولة، سواء العاملين على الصعيد المركزي بالعاصمة الرباط، أو على الصعيد الترابي بباقي التراب الوطني.

السيد رئيس الحكومة،

بالرغم من كون بلادنا قطعت أشواطا هامة على مستوى اللاتمركز الإداري وفي التنمية المحلية، إلا أن حجم التحديات الواقعية الكبيرة، فرض ضرورة التدخل لتصحيح الاختلالات المجالية وتصحيح نموذج التنمية.

لذلك، قررت بلادنا وضع نموذج تنموي جديد يتجاوز النموذج القائم الذي عبر عن محدوديته بالرغم من المجهودات المبذولة، فالفوارق المجالية بين مناطق التراب الوطني ونسبة الهشاشة واتساع الهوة بين الطبقات الاجتماعية لا يزال قائما.

وبالمناسبة نشكر الوزيرة المحترمة السيدة وزيرة الإسكان على آخر زيارة لها لجهة بني ملال وعلى برنامجها الراقي والطموح الذي يهم مجموعة من الجماعات على مستوى ثلاث جهات التي تصل تقريبا 32% من الهشاشة، فشكرا لك السيدة الوزيرة، وهذا نموذج الذي نريده من أعضاء الحكومة النزول وإعطاء بعض الصلاحيات للمديرين الإقليميين الجهويين لأن الهدر الزمني (تصفيقات داخل القاعة) الذي يضيع في الأقاليم والجهات هو أحد مأخذ القرار على مستوى الأقاليم والجهات في مجموعة من البرامج.

وفي هذا السياق، راهنت بلادنا على الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، الصادر بتاريخ 26 دجنبر 2018، ليكون رافعة أساسية لإنجاح الجهوية المتقدمة، حيث أسس لنظام إداري يؤطر العلاقة بين الإدارة المركزية والمصالح اللامركزة من جهة، ويحدد القواعد المنظمة للعلاقات بين المصالح اللامركزة للدولة وبين مختلف الفاعلين على المستوى الترابي من جهة أخرى، بما يضمن ترسيخ الحكامة الترابية المحلية الناجعة.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، نعتبر أن اللامركزية واللاتمركز خطان متوازيان، وأي خلل في هذا التوازن يحدث شرخا داخل منظومة التنمية المستدامة التي ننشدها جميعا وعلى رأسها حكومتكم الموقرة، لذلك فخيار اللامركزية الترابية الذي تبناه المغرب يتطلب بالأساس المزيد من الجهود على مستوى توفير الظروف القانونية والإدارية والمادية الضرورية للتنزيل الناجع لهيئات التدبير الترابي للشأن المحلي.

لذلك، نعتبر أن حكومتكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، والتي ترفع شعار الدولة الاجتماعية هي المؤهلة سياسيا بفضل إرادتها السياسية القوية والملموسة، لإطلاق مسلسل إصلاح سياسة اللاتمركز الإداري والتي تعتبر خطوة متقدمة لتحسين وتجويد التدبير اللامركزي للشأن الترابي.

وفي هذا السياق، فإن فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين يتفاءل خيرا من جوابكم المقدم خلال هذه الجلسة الدستورية، كما نعتبر أن إصلاح نظام اللاتمركز الإداري يقتضي العناية بالقضايا التالية التي لا تخفى على حكومتكم:

- ✓ المزيد من التحديد الدقيق لدور الإدارات المركزية؛
- ✓ العناية بالدور المحوري الذي يمكن أن تقوم به السلطات المحلية؛
- ✓ إعطاء العناية والدعم الكافي لمختلف مبادرات الجماعات الترابية بخصوص إعداد التصاميم الجهوية لإعداد التراب وبرامج التنمية الجهوية؛
- ✓ إعمال الحكامة في التنسيق بين أنشطة وبرامج المؤسسات العمومية وأنشطة المصالح اللامركزة للدولة على المستوى الترابي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن تفعيل وإنجاح الورش الاستراتيجي الخاص باللاتمركز الإداري وجعله يحقق رهان العدالة المجالية والاجتماعية بالمغرب يقتضي التفاعل الإيجابي والانخراط التام لكافة القطاعات الوزارية والمصالح الإدارية المعنية والجماعات الترابية، من أجل ترسيخ إدارة مركزية وأخرى لامركزة قوية وتدعيم حكامة جيدة على المستوى الترابي وتعبئة الفاعل الترابي والمجتمع المدني، من أجل جعل مؤسسة الجهة قاطرة للعدالة الاجتماعية.

لذلك، نعول في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين على دعم الحكومة لمؤسسة الجهة لتكون قاطرة لباقي الجماعات الترابية في دعم التضامن المجالي وإشراك الساكنة والمجتمع المدني والهيئات الترابية في إعداد مخططات

التنمية الاجتماعية.

فمن وجهة نظرنا السياسية المعبر عنها داخل البرنامج الحكومي، تشكل مؤسسة الجهة أيضا الإطار الجغرافي الملائم لتطبيق سياسة اللاتمركز الإداري، ولتوطين المصالح اللامركزة من تمثيليات إدارية مشتركة وقطاعية والإطار الذي يوفر للسلطات المركزية مراقبة وتتبع هذه المصالح على صعيد الجهة.

إن تواجد 12 جهة بالمغرب يشجع على إحداث مصالح لامركزة تتوفر على الوسائل المالية والأطر البشرية الكفأة القادرة على القيام بالمهام المسندة إليها على الشكل الأمثل، وهذا ما لا يمكن أن يتاح للسلطات الحكومية على صعيد كل عمالة أو إقليم بالنظر إلى الإكراهات المتعددة المتعلقة بالبنيات التحتية والموارد المالية والبشرية.

ونعتبر في الأخير أن نجاح خيار التوفيق بين اللامركزية وسياسة اللاتركيز الإداري يتوقف على الجهود التي ستقوم بها السلطات الحكومية على مستوى نقل بعض المهام من السلطات المركزية ومنحها للجهة، وكذلك تحويل الموارد المالية الكافية للجهة، وعلى توفقها في تنزيل مضامين مرسوم اللاتمركز الإداري وإعداد التصاميم المديري للاتمركز الإداري، ويتطلب الأمر في نظرنا العمل على ضرورة:

- ✓ مراجعة النظام الإداري للعديد من القطاعات الحكومية؛
- ✓ تقوية وتأهيل الإطار البشري والمالي في بعده الجهوي؛
- ✓ تقوية آليات التتبع والحكامة بمستوياتها الترابية الثلاث؛
- ✓ مواكبة ورش اللاتمركز الإداري ببرنامج وطني للتكوين والتواصل.

ختاما، إننا نجدد في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين دعمنا السياسي الكامل للحكومة، واعتزازنا بما تقدمه للوطن والمواطنين في سياق يفرض علينا جميعا مواكبة التحولات الديمقراطية والمستجدات التدبيرية التي يعرفها المغرب، كما أن لنا الثقة الكاملة في قدرة حكومتكم الاجتماعية المنسجمة والمسؤولة.

وفقكم الله لما فيه خير بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

والكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن حداد:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يشرفني أن أناقش باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين الموضوع المتعلق بـ "الجهوية لمسار الجهوية واللاتمركز".

هاذ الموضوع عندو أهمية قصوى، لأنه من أعمدة بناء صرح الدولة الديمقراطية المتميزة، بتقريب الإدارة والدولة عموما من هموم المواطن وتعزيز التنمية المحلية.

هذا راه مشروع ملكي بامتياز، هو مشروع مهيكل، وكيجي في إطار تسارع وثيرة البرامج ذات البعد الترابي التي يرعاها صاحب الجلالة، هي أوراش شكلت الدعامة الأساسية التي يتم تنزيل ورش الجهوية واللاتمركز وتقليص التفاوتات المجالية عليها منذ سنوات.

هكذا فالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية اللي طلقها صاحب الجلالة في 18 ماي 2005، ساهمت بشكل حثيث وفي كل النسخ ديالها المتوالية في خلق تحول نوعي على مستوى التنمية البشرية في بلادنا، من خلال محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء.

يكفي أنه في النسخة ديالها الثالثة 2019-2023، مولت أكثر من 25.700 مشروع بغلاف مالي يقدر ب 10.5 مليار درهم، خصوصا على مستوى دعم الرأسمال البشري والحكامة في إطار مقاربات متجددة مما جعلها تحقق نجاحات نوعية وتنمية مهمة.

الورش الملكي الثاني الكبير، والذي يساهم بشكل نوعي في وضع أسس المقاربة الترابية المتجددة هو النموذج التنموي لأقاليمنا الجنوبية، هو ورش عندو أبعاد تنموية واقتصادية وجيو استراتيجية وسياسة متكاملة فيما بينها، كما قال جلالة الملك: "**الجهوية المتقدمة ستجعل أقاليمنا الجنوبية فضاء حيويا للربط والمبادلات بين أوروبا وإفريقيا وجنوب الصحراء**"، انتهى كلام صاحب الجلالة.

هذا غلاف مالي كيتقدر بـ 81 مليار ديال الدرهم، السيد الرئيس، والنسبة ديال انطلاق المشاريع وصلات 70% في حدود 2021، رغم الجائحة ونسبة تحويل الاعتمادات أكثر من 50%، إذن تفعيل النموذج التنموي لأقاليمنا الجنوبية، يعرف زخما متزايدا وكيساهم في التغيير ديال المعادلة الاجتماعية والاقتصادية لصحرائنا المغربية.

السيد رئيس الحكومة،

الورش الملكي الثالث والذي قعد بشكل فعلي للجهوية والمقاربة الترابية للتنمية وهو برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية في المجال القروي.

هذا برنامج كتعرفوه مزيان، السيد الرئيس، وكهنيوكم على المقاربة اللي اعتمدتو عليها، لتنزيل المفهوم الملكي للتنمية على هاذ المستوى، نتائج 6 سنوات بعد إطلاق البرنامج باديا للعيان، حيث تم وضع 7 مخططات جهوية للتنمية للمناطق القروية بواحد الغلاف اللي وصل أكثر من 48 مليار ديال الدرهم، وهذا مكن من استهداف 1066 جماعة قروية، 144 مركز قروي و59 جماعة حضرية والتحديات اللي غادي ترفعو فالسنة ديالو السنة الأخيرة، هاذ السنة هاذي، كنهم السرعة فالإنجاز وإعطاء الأولوية للمناطق الأكثر فقرا.

السيد الرئيس،

هاذ البرامج الملكية المهيكلة شكلت الصرح المتين اللي تبنات عليه المقاربة الترابية لإشكالية التنمية والاقتصادية والبشرية، تنعرفو بأن الجهوية ورش خصو الوقت وخصو النفس الطويل، وكنعرفو بأن الحكومة عاقدة العزم على دعم التنزيل للاتمركز الإداري وآخر الإجراءات اللي قامت بها الحكومة هو إصدار المرسوم المتعلق بشروط وكيفيات تفويض السلطة وتفريض الإمضاء إلى المصالح الخارجية وإلى العمال وإلى الولاة، هذا تحول حقيقي السيد الرئيس وتهنيوكم على تتبع تنفيذ هذا الورش المهيكل.

هناك إجراءات أخرى منتظرة، هي عملية إيجاد مركز قانوني للمصالح اللامركزة على المستوى الجهوي والإقليمي، مما يعني أنه هاذ المصالح غادي توفر على اختصاصات أصلية خاصة بها واختصاصات مفوضة من المركز هاذ الشي إلى بغيناهم هاذوك المصالح اللامركزة كذلك أنها تقوم بتفويضات على مستوى الجهة.

واش هذا تيعني تغيير القانون التنظيمي للمالية واللي خصو يتضمن مقتضيات تتعطي اعتمادات مالية مباشرة لهاذ المصالح؟ واش تيعني تغيير المراسيم المنظمة للقطاعات الوزارية لإحداث مصالح لا ممركزة ذات مركز قانوني قائم بذاته؟

نثق في قدرة الحكومة لإيجاد الأجوبة لهذه التساؤلات.

السيد رئيس الحكومة،

الجهات دارت مخططات ديال التنمية والقيمة ديالها تتوصل لعشرات الملايير من الدراهم مجتمعة تتوصل لمئات ملايير من الدراهم، هاذو المخططات الجهوية للتنمية، ميزانية الدولة لا يمكنها تحمل ذلك، الحكومة دارت اللي عليها ووصلات لـ 10 مليار ديال الدرهم، ولكن الجهات لم تطور بعد إمكانياتها الذاتية لتمويل طموحاتها كما كان منتظرا، لهذا يجب إعادة النظر في النموذج الاقتصادي للجهات وإلا فإن المخططات الجهوية اللي دارتها غتبقى حبرا على ورق، وهاذ النموذج خصو يعتمد على تمويل الاختصاصات اللي غادي تحول من المركز للجهة في إطار اللاتمركز وعلى الموارد الذاتية واللي المصدر ديالها جبايات محلية ولا أملاك خاصة بها، وعلى الاقتراض كذلك وعلى منح في إطار شراكات وطنية ودولية.

السيد الرئيس،

بحكم ضعف موارد الجماعات المحلية خصوصا القروية منها، جلها تنظر للجهات على أنها جهة مانحة، والجماعات القروية عندها خصاص كبير، والجهات لا يمكن لها تلبية حاجيات الجماعات فقط البعض منها، لهذا، السيد الرئيس، يجب التفكير في نموذج جديد للجماعات الترابية القروية مبني على التكامل ما بين القرى والمدن أي ما بين الباشويات والدوائر والاستعمال الأنجع والمشترك للوسائل وتدبير التنمية على مستوى ترابي أوسع لنصل إلى جماعات قابلة للحياة ولها موارد كفيلة بالتخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية مع الإبقاء على خدمات القرب الإدارية كما هي عليه حاليا.

السيد الرئيس،

الجهوية خلقت فرصا كثيرة للتنمية وتقليص التفاوتات المجالية، نعم مازال تحديات خصنا نتجاوزوها، والحكومة عندها من القدرة والدعم السياسي من الأغلبية ومن المكونات السياسية باش تساهم في تقليص التفاوتات المجالية، ولكن آن الأوان لتحويل النظر إلى الجهات التي تعاني من مستوى مرتفع من الفقر والتهميش، راه قلتوها السيد الرئيس لتنال حظا أوفر من الاستثمار العمومي.

كاين واحد القضية كنسميها، السيد الرئيس، "الصدمة الإيجابية للمشاريع"، يعني التراكم ديال المشاريع والتفاعل ديالها والانسجام ديالها باش نخلقو قفزة نوعية، هذا هو اللي وقع في بعض الجهات الساحلية بحال الرباط – سلا – القنيطرة والدار البيضاء – سطات، بصحتهم هاذ الجهات وعندهم الخصاص، ولكن خصنا لابد التفكير بنفس الطريقة فيما يخص الجهات الأخرى.

الصدمة الإيجابية لا تتحقق إلا بعد تحقيق المشاريع المهيكلة ذات الأولوية الكبرى.

احنا في جهة بني ملال – خنيفرة، السيد الرئيس، أولوية الأولويات هي الطريق السيار مراكش- فاس عبر بني ملال، بغينا فهاذ الحكومة يتحقق هاذ الحلم، السيد الرئيس، وهاذ المشروع المهيكل العملاق سيسهل من وضع مشاريع لها وقع الصدمة الإيجابية على الجهة.

السيد الرئيس،

احنا كندعمو جهود الحكومة الحثيثة والصادقة لوضع قطار التنمية على السكة الصحية بقيادة جلالة الملك وكنساندو سياستكم لأن نرى فيها نفعا كثيرا للبلاد والعباد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي.

تفضل السيد المستشار المحترم.

<u>المستشار السيد يونس ملال:</u>

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي وزملائي المستشارون الموقرون،

بداية، بلا شك أن الخيار الاستراتيجي اللي نهجاتو بلادنا من خلال المضي قدما في سياسة الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري يعتبر خيارا استراتيجيا لا رجعة فيه، خيار اللي أسس له دستور جد متقدم واللي أطرتو

مجموعة من القوانين والأنظمة اللي وزعت صلاحيات اتخاذ القرار التنموي ما بين المركز والجهة.

هاذ المشروع المهم وهاذ الورش الكبير كيتطلب منا جميعا كممثلين للسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية أننا نديرو ديما واحد التقييم للإشكاليات ونحاولو نلقاو له الحلول الناجعة.

الفترة التأسيسية 2015-2021، كنعتبروها في حزب الحركة الشعبية هي فترة.. هي تمرين ديمقراطي، اللي نتج عنه مجموعة من القوانين، مجموعة من النصوص اللي نظمت هاذ الميثاق ديال اللاتمركز وهاذ الجهوية المتقدمة، واللي شابها واحد الدينامية سياسية جد جد إيجابية بين جميع الفاعلين السياسيين، هاذ الدينامية اللي من بعد واحد السنتين ما يقارب سنتين على تشكيل الحكومة ديالكم كنلاحظو واحد الفتور فيها، وكنستغربو للتردد ديال الحكومة ديالكم في تسريع تنزيل الميثاق الوطني اللاتمركز الإداري والجيل الثاني من الجهوية المتقدمة.

كيفما تنعرفو جميع انتخابات 2021، شتنبر 2021، أعطت واحد الخريطة جديدة، شئنا أم أبينا، تتميز بواحد الأغلبية عددية جد مريحة للائتلاف الحكومي الحالي.

كنتمناو في حزب الحركة الشعبية ومن مرجعيتنا الوطنية وكمعارضة موضوعاتية وإيجابيا أن الحكومة ديالكم تستغل هاذ المعطى باش تسرع بالتنزيل الأفقي والعمودي ديال هاذ المخططات، وما يكونش فقط فرصة لتوزيع المناصب والمسؤوليات يمينا ويسارا.

ولأن المناسبة شرط، لابد لنا أن نفتح واحد النقاش وطني اللي كبير اللي ماشي فقط للحكومة ولكن لجميع الفاعلين السياسيين في بلادنا، يجب الكف عن المقاربة العددية مع إدارة المعارك والحملات الانتخابية.

اليوم احنا محتاجين لمقاربة نوعية، محتاجين لفرق سياسية قادرة باش تعطينا واحد المسؤول مركزي اللي عندو القدرة على إدارة الأزمات، على سن مشاريع القوانين لمغرب الغد والأجيال المستقبلية، على مسؤول جهوي على دراية بإشكالية التنمية وعندو الحلول الناجعة لها، على مسؤول إقليمي ومنتخب إقليمي اللي قادر باش يحد من الفوارق والهشاشة داخل الأقاليم ديالنا، على منتخب ومستشار جماعي اللي تيعيش وسط الساكنة وعارف المشاكل ديالها وعندو الجرأة باش يترافع عليها.

احنا اليوم بصدد واحد النقاش اللي خصو ينبثق عليه واحد التغيير جدري باش نقدرو نردو الثقة والاعتبار للعمل السياسي، ونقدرو ذيك 70% ديال المغاربة اللي مازالة تتعزف على المشاركة في هاذ التجربة اللي تنخوضوها جميع هاذ التجربة الديمقراطية لبلادنا ترجع وتوضع الثقة في الممثلين السياسيين ديالها.

أقول قولي وتترجع للموضوع الأساسي فيما يخص ملف نقل الاختصاصات الذاتية للجماعات المحلية والمجالس المنتخبة، لأسائلكم، السيد رئيس الحكومة، فين وصل هاذ المشروع هذا اللي وزارة الداخلية مشكورة دارت واحد المجهود كبير باش تخرج بواحد المجموعة ديال النصوص وديال القوانين في الولاية السابقة، في ظل ما نلاحظه من تردد وتماطل بعض القطاعات الحكومية في رفع يدها على مجموعة من الاختصاصات؟

بالإضافة إلى آليات تقدم تنزيل الميثاق الوطني للاتمركز الإداري اللي سهرت عليه الحكومات السابقة واللي شاف النور في 2018 واللي صراحة واحنا كنوجدو هذه المداخلة هاذي قرينا المخرجات ديال الاجتماع ديال الأمس وكنتمناو أنها تكون خطوة أولى باش أنكم تزيدو تسرعو من آليات التنزيل ديالو على أرض الواقع.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بما أن التنمية الجهوية والمحلية هي أساس هذه البرامج هذه اللي كناقشوها اليوم، في نظرنا أن أسمى وثيقة وأهم وثيقة في تنزيل التنمية محليا هي برامج التنمية المحلية والجهوية، وهنا نود أن نطرح ملاحظتين مهمتين، أولهما فيما يخص برامج العمل، واجب علينا اليوم الكف على نظرية القطيعة الوهمية مع المكتسبات والتراكمات ديال الولايات السابقة، احنا ما تنقولوش أن المكاتب الجديدة خصها تخدم دائما وفق برامج وأجندات المكاتب السابقة، ولكن قبل ما نريبو كل شيء ونبداو مشروع جديد لابد نديرو واحد الوقفة ديال التقييم، الحوائج اللي مزيانين نزيدو فيهم، الحوايج اللي كان فيهم تجاوزات ولا كانو غالطين نوقفو عليهم ونضربو بيد من حديد على كل من سولت له نفسه المساس والإخلال بالمال العام.

فيما النقطة الثانية فيما يخص التقاء البرامج ديال هذه المجالس هذا مع المشاريع والأوراش ديال المصالح اللامركزة للإدارة، كنتمناو أنه تكون واحد الالتقائية باش نخرجو بواحد مصفوفات قوانين اللي من شأنها، أولا، يكون عندها واحد الأثر إيجابي على الساكنة واللي تقدر تكون قابلة للعيش، قابلة للإنجاز قانونيا، ماليا وأيضا في المجال الزمني ديالها.

وبما أننا تنهضرو على الجانب المالي، نود الحديث أيضا على إشكاليات التمويل للجماعات المحلية والجهات، اليوم في نظرنا المعيار القائم حاليا اللي كيعتمد بالأساس على الكثافة السكانية أصبح في شق فيه متجاوز، يجب التفكير في آليات جديدة من قبل مؤشرات الهشاشة، التنمية المجالية، مؤشرات المساحة، وهذا شيء مهم.

بالإضافة إلى هذا نعتقد أن المكاتب والمجالس وهذا له علاقة بما سبق، خص تكون عندها الكفاءة والقدرة باش أنها تقدر توفر واحد التمويلات ذاتية وتقدر تكون هي طرف في خلق الثورة وخلق القيمة المضافة بدل الاعتماد ديالها على الضرائب، سواء على القيمة المضافة أو الدخل على الشركات والأفراد.

السيد رئيس الحكومة،

نشكركم على سعة الصدر ديالكم، وكنتمناو أن الله يوفقكم ويوفقنا معكم لما فيه الخير البلاد، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس

نصره الله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد السالك الموساوي:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة موضوع الجلسة الشهرية المتعلق بـ "ميثاق اللاتمركز الإداري ورهان العدالة المجالية والاجتماعية".

وهي مناسبة للتأكيد على أهمية محطات الإصلاح التي شهدها نظام اللاتمركز بالمغرب عبر سنوات، وبفضل الرؤية المتبصرة لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، خاصة بعدما اختار المغرب عن قناعة راسخة اعتماد الجهوية المتقدمة، كان من الضروري التفكير في اختيارات وأنظمة للتدبير، تشكل رهانا مفصليا في تنمية وحكامة تدبير الشأن الترابي، وهذا ما أكد عليه أيضا دستور المملكة في جعل الجهة قاعدة صلبة لإرساء دعائم اللاتمركز الإداري، بهدف بناء نموذج إداري حقيقي، له من التنمية والصلاحيات والسلطة ما يكفي من أجل تسريع وثيرة التنمية المجالية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

اليوم، وبعد مرور ما يقارب خمس سنوات من صدور مرسوم هذا الميثاق، وما تلاه من قوانين تنظيمية خاصة بالجهات والجماعات الترابية، وكلها تهدف إلى التنزيل السليم للتدبير المستقل لشؤون الجهات، بما فيه تكريس مبدأي التعاون والتضامن بين الجهات والجماعات الترابية فيما بينها، وذلك لهدف واحد، وهو مواجهة مختلف التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحول دون تنمية حقيقية من شأنها الاستجابة إلى تطلعات وانتظارات المواطنين.

وهي فترة كافية للوقوف على الحصيلة الأولية لصدور الميثاق وفرصة لتجاوز المعيقات التي تعترض تطبيقه من خلال الانفتاح على الفاعلين الذين لهم ارتباط وثيق بتدبير الشأن المحلي وبموضوع اللاتركيز الإداري، وعلى رأسهم المنتخبين المحليين، خصوصا رؤساء الجهات ورؤساء الجماعات الترابية، وبحكم أنهم الأكثر احتكاكا بالشأن المحلي، ويعرفون جيدا الإشكالات التي تعانيها الجماعات الترابية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا في الفريق الاشتراكي نؤمن بأن نجاح ورش نظام اللاتمركز الإداري رهين بمدى نضج الفكر المؤسساتي في التدبير الديمقراطي القائم على مبدأ المشاركة والتعددية وإعطاء صلاحيات موسعة للجهات والجماعات الترابية لمواكبة كل التحولات التي يعرفها مغرب اليوم، والانخراط في مختلف أوراش الإصلاح التي عرفتها جل المجالات، حتى نجعل من الجهات إدارات محلية قادرة على تنظيم جميع الميادين بمجالها الترابي.

ولكسب رهان التنزيل السليم لنظام اللاتمركز الإداري اليوم، على الحكومة أن تتحمل كامل مسؤولياتها في:

- ✓ إلزام القطاعات الحكومية بتنفيذ التزاماتها بشكل يضمن نوعا من العدالة المجالية؛
- ✓ وكذلك الحرص على إعمال آلية الالتقائية والتنسيق في البرامج بين مختلف القطاعات والمتدخلين خاصة بالعالم القروي والمناطق النائية؛
- ✓ وكذلك اعتماد رؤية جديدة لتكوين وتشغيل موارد بشرية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات ومستلزمات كل جهة على حدة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لم يعد مقبولا اليوم أن نستمر في إعداد سياسات تنموية تساهم في تكريس الفرق الشاسع بين مختلف جهات المملكة، وتعمق الحيف الذي طال مناطق من المغرب، لم تنل نصيبها من التنمية.

وهذه مناسبة للتأكيد أنه من خلال الوقائع والتحليل، لا زلنا أمام ارتباك واضح في عملية البناء التنموي بالجهات، وأستحضر هنا توصيات وملاحظات اللجنة الاستشارية حول الجهوية، والتي رصدت مجموعة من الصعوبات التي تواجه نوايا الإصلاح ووضع التنظيم الجهوي في سكته الصحيحة، سواء ما تعلق منه بالتحصيل والإمكانيات الجبائية والاقتراض، وكذا الموارد البشرية والمساطر المتعلقة بالميزانيات.

وهي إكراهات أكدت اللجنة أن من شأنها أن تحد من قدرة الجماعات الترابية على تقديم خدمات عمومية ملائمة، كما ونوعا، والمساهمة الكاملة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجالات الترابية، في إطار الجهوية المتقدمة، لذا أوصت بالقيام بعملية تأهيل اجتماعي قصد التصدي لأوجه الخصاص المسجل في ميادين الصحة والتعليم والسكن الاجتماعي والتزود بالماء الصالح للشرب والكهرباء والبنيات الطرقية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

عند عرضكم للبرنامج الحكومي منذ سنتين، التزمتم بتفعيل ما سميتموه بـ "الأولوية الثالثة"، وهي تكريس الحكامة الجيدة في التدبير العمومي، بتأكيدكم على "تفعيل الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري"، مع تذكيركم بالعمل على "تقليص الفوارق المجالية"، وهي تعهدات ضمن أخرى نتمنى أن نلمس تفعيلها

بشكل شمولي على أرض الواقع.
وشكرا.

السيد الرئيس:
شكرا السيد المستشار.
والكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.
تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:
السيد الرئيس المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، في هذه الجلسة الشهرية المخصصة لتقديم أجوبة السيد رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة والمخصصة لموضوع" ميثاق اللاتركيز الإداري ورهانات العدالة المجالية والاجتماعية".

السيد الرئيس،
لقد شكل الإصلاح الإداري بمختلف جوانبه أحد أبرز الأوراش الإصلاحية التي حظيت بعناية خاصة من لدن جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، منها على سبيل المثال لا الحصر، خطاب جلالته التاريخي الذي دعا فيه إلى مفهوم جديد للسلطة، وكذا الرسالة الملكية التاريخية للوزير الأول آنئذ حول موضوع "التدبير اللاممركز للاستثمار".
وعلى امتداد هذا المسار الطويل، ما فتئ جلالته في العديد من المناسبات يدعو الحكومات إلى الإسراع في إعمال حقيقي للاتركيز الإداري.

السيد الرئيس،
يفرض الوضوح اليوم الإقرار بأن عملا كبيرا ومهما يتعين القيام به من أجل تنزيل مقتضيات الميثاق الوطني للاتركيز الإداري، وهو عمل يحتاج تغيير بنيوي في العديد من الذهنيات، ليس فقط على الصعيد المركزي، بل حتى على صعيد الجهات والأقاليم، ذلك أن العديد من المسؤولين عن الوحدات الإدارية اللاممركزة يستنكفون تحت مبررات واهية عن ممارسة الاختصاصات التي يتم تفويضها إليهم.
فبالنظر إلى أهمية الرهانات الوطنية الكبرى المرتبطة بسير تفعيل اللاتركيز الإداري، فإنه من المشروع اليوم التساؤل عن سير إعمال مرسوم اللاتركيز الإداري، بل أيضا عن سير تنفيذ التدابير والإجراءات الواردة ضمن خارطة طريق مواكبة لتنفيذ مضامين الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، كما تضمنها التقرير الأول لحصيلة أعمال اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري الصادر في يوليوز 2020.

فهذا التقرير تضمن جردا للعديد من التدابير والإجراءات التي يتعين اتخاذها، خصوصا ذات الطابع التشريعي والتنظيمي، التي يتوقف إعمال العديد من المقتضيات الواردة في الميثاق على صدورها.
إن اللاتركيز الإداري صنو اللامركزية، لذلك من الضروري أن يسيرا بنفس السرعة، لأن تأخر أحدهما سوف يعيق تنزيل الآخر، والثابت اليوم في التجربة المغربية أنه إذا كانت الجهوية قد قطعت مراحل جد متقدمة في بلادنا، فإن وثيرة اللاتمركز الإداري بالنسبة للعديد من القطاعات والمؤسسات مازالت بطيئة.

السيد الرئيس،
إن إستراتيجية التحول الرقمي الذي تسهر الحكومة على تنفيذها، تشكل أحد الدعامات الأساس التي يمكن أن تنجح ورش اللاتركيز الإداري، على أساس استحضار أن أحد أبرز توصيات لجنة النموذج التنموي هي دعوتها إلى الإسراع في تنزيل الأوراش التحولية للنموذج التنموي، وفي مقدمتها "الإصلاح الإداري".
ومن المؤكد أن فهما عميقا لرهانات اللاتمركز الإداري، لن يتأتى إلا إذا تم ربطه وعلى الدوام بهذا الإصلاح.
وعطفا على ذلك، فإننا نعتبر أن النقاش اليوم حول اللاتركيز الإداري يتعين أن يشكل فرصة كذلك للتساؤل عن حصيلة إعمال القوانين ذات الصلة بإصلاح الإدارة، والتي صدرت بناء على توجيهات ملكية سامية، وكذا بناء على إعمال أحكام الدستور ولا سيما:

- القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة؛
- القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية؛
- القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية.

لقد باشرت الحكومة العديد من الملفات والإصلاحات التي ظلت تنتظر طويلا، ونأمل أن تسهم الشروط الموضوعية الراهنة في إعطاء دفعة قوية لورش اللاتمركز الإداري، الذي يتعين أن ينهض كذلك على تثمين الكفاءات والأطر المحلية والجهوية، وذلك عبر منظومة تحفيز عادلة ومنصفة ومماثلة لتلك المعمول بها على الصعيد المركزي، وذلك بغية تشجيع هذه الكفاءات على خدمة مدنها وجهاتها والمساهمة في الأوراش التنموية الجاري تنفيذها.
إن استمرار الهوة ما بين منظومة الأجور والتعويضات والحوافز المعمول بها على الصعيد المركزي، وتلك التي تهم إدارات الجماعات الترابية والمصالح اللاممركزة التابعة للوزارات والمؤسسات العمومية سيضعف هذا المسار، وسيشكل عائقا أمام استفادة تلك الإدارات الجهوية والمحلية من الكفاءات العليا، التي مازالت متمركزة.

السيد الرئيس،
نثمن في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب كل الأوراش التي تعمل

الحكومة على تنفيذها للحد من حدة التفاوتات الاجتماعية والمجالية وندعوها إلى المزيد، لا سيما في ظل هذه الظرفية الاقتصادية الدولية الصعبة، والتي كانت لها انعكاسات سلبية على شرائح واسعة من المواطنين والمواطنات.

علينا جميعا وكل من موقعه، أن نتذكر وعلى الدوام أن دعوة جلالة الملك، حفظه الله، في خطابه السامي بالبرلمان في أكتوبر 2017 إلى نموذج تنموي جديد، جعلت من مواجهة التفاوتات المجالية والاجتماعية الهدف الأسمى لهذا النموذج التنموي الجديد، لذلك فإن نجاح هذا النموذج الجديد سيقاس طبعا بمدى إسهامه في التخفيف من حدة تلك التفاوتات.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير العباد والبلاد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد عموري:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتدخل في هذه الجلسة باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب، حول موضوع "اللاتمركز الإداري" الذي تراهن عليه بلادنا لتحقيق نجاعة التدبير الإداري وتحقيق العدالة المجالية والاجتماعية.

بداية، لابد أن ننوه بالاجتماع الرابع عشر للجنة الوزارية للاتمركز الإداري، الذي ترأستموه السيد رئيس الحكومة يوم أمس، من أجل مواصلة وتسريع تنزيل مقتضيات ورش اللاتمركز الإداري، كما ننوه بالمصادقة على نقل مجموعة من القرارات الخاصة بالاستثمار إلى الجهة.

السيد رئيس الحكومة؛

يعتبر نظام اللاتمركز الإداري في المغرب خيارا استراتيجيا، ورهانا مفصليا في تنمية وحكامة تدبير الشأن الترابي بهدف مواجهة مختلف التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك للاستجابة لمطامح وتطلعات المواطنين.

وقد أكد جلالة الملك حفظه الله في العديد من خطبه السامية على ضرورة كسب رهان إصلاح نظام اللاتمركز الإداري وجعله من القضايا ذات الأولوية، كما لا تفوتني الفرصة للتنويه بالعمل الجاد للحكومة من أجل التنزيل الفعلي لهذا الورش الاستراتيجي الهام، خصوصا في كل ما يخص تسهيل الفعل الاستثماري لكل الاستثمارات التي تقل عن 250 مليون درهم على المستوى الجهوي وهذا يعتبر، السيد الرئيس، ثورة فعلية في نهج اللاتمركز.

السيد رئيس الحكومة؛

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب لطالما دافعنا عن مبادئ قوية تهدف إلى تطوير القدرة التنافسية وجاذبية الجهات، بهدف تعزيز الاستثمار والتقائية الاستراتيجيات الوطنية، والمشاركة الفعالة للقطاع الخاص في إعداد مخططات التنمية الجهوية (PDR[2]).

لذا فإننا نقترح عليكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، ثلاث روافع رئيسية في هذا الباب:

1- تقوية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، التي تعتبر أداة مبتكرة لتمويل الاقتصاد، والتي أصبحت تفرضها الحاجة على الجماعات الترابية، وبهذه المناسبة أود أن ننوه بمشروع القانون المتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات، مما سيمكن من الرفع من جودة الخدمات المقدمة للمواطن مع مراعاة قدرته الشرائية؛

2- ضرورة تعريف "عرض جهوي شامل" (Offre Globale Région) وهو ما من شأنه أن يبرز إمكانات كل جهة والقطاعات ذات الأولوية والتدابير المصاحبة، كما يجب دعم هذا العرض من خلال إعداد استراتيجية "تسويق إقليمي" قوية ومتماسكة، وكذا إعادة تنشيط اللجان الجهوية لمناخ الأعمال (CREA[3])؛

3- تحسين نموذج الأعمال للمناطق الصناعية، نظرًا لانخفاض معدل استغلالها، لذا يجب أن تضع الدولة رهن إشارة الجهات وعاء عقاري كاف وملائم مع إمكانياتها الاستثمارية، من خلال توفير المباني الصناعية الجاهزة والأراضي المعدة للإيجار أو الاقتناء حسب رغبة المستثمر.

ولتحقيق هذه الأهداف، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نرى أنه من الضروري العمل على تمكين الجهات من أدوات ووسائل مرنة تسمح لها بالمشاركة في المشاريع الاقتصادية الجهوية من خلال:

- ✓ إحداث وكالات تنفيذية مرنة تهتم بالمراقبة البعدية، وتمكينها من وسائل تمويل متنوعة؛
- ✓ وكذلك السيد الرئيس، إنشاء صناديق جهوية، مدعومة من الجهة ومؤسسات وطنية وأجنبية.

السيد رئيس الحكومة؛

منذ الإعلان الملكي عن اختيار الجهوية المتقدمة، انخرط الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذا الورش الكبير، الذي يعتبر وسيلة أساسية لتحديث الجهاز الاقتصادي ومؤسسات الدولة.

[2] **P**rogramme de **D**éveloppement **R**égional.

[3] **C**omité **R**égional pour l'**E**nvironnement des **A**ffaires.

كما أظهر الاتحاد العام لمقاولات المغرب التزامه الثابت من أجل إنجاح هذا المشروع الملكي من خلال العديد من الإجراءات، بما في ذلك إنشاء الاتحادات الجهوية لتولي المسؤولية، فيما يتعلق بالمشاكل التي تعرفها كل جهة على حدة، ومواكبة التغييرات والديناميات التي تنتجها أقاليمها، ويستمر هذا الالتزام اليوم بمشاركة الاتحاد في جميع الهيئات الجهوية، سواء اللجن الجهوية لمناخ الأعمال، وكذا المراكز الجهوية للاستثمار، التي أصبحت خاضعة لرئاسة الحكومة وهو ما من شأنه ضمان التقائية الفعل الاستثماري، انسجاما مع الميثاق الجديد للاستثمار.

وفي الأخير، السيد الرئيس، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ندعوكم إلى تمكين الجهات من إدارة جهوية قوية، مخولة لها صلاحيات وسلطات تقريرية حقيقية، وكذلك منح المصالح الخارجية للوزارات اختصاصات واسعة تسمح لها باتخاذ القرارات بسرعة وبطريقة ناجعة وفعالة، على غرار الإدارات الجهوية للضرائب والخزينة العامة للمملكة والمحافظة العقارية، التي تعتبر اليوم كنموذج يحتذى به في التدبير الجهوي وتقريب الإدارة من المواطن والمقاولة، الأمر الذي سيمكن جهات المملكة من الانتعاش والاستقلالية لكي تنسجم مع رؤية النموذج التنموي الجديد التي وضعته بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلوا السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد نور الدين سليك:

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارين،

الوزيرات والوزراء المحترمون،

اقتضت ضرورة بناء الدولة الحديثة وتقوية الديمقراطية المحلية والنهوض والرقي بتدبير الشأن الترابي أن تنخرط بلادنا في سيرورة من الإصلاحات لتحديث نظامها الإداري، بغية مواجهة التحديات الداخلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا، وذلك من أجل تحقيق الإقلاع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

فلا شك أن البعد التنظيمي في الإصلاح فرض نهج أساليب حديثة في التدبير، تتجاوز مكامن الخلل والصعوبات والتعقيدات الإدارية، بل أن اتجاه بلادنا نحو اللاتمركز الإداري وجب اعتباره استجابة لمطلب استعجالي اقتضته مطالب تحديات المرحلة، بل خيارا استراتيجيا ونهجا تنظيميا للتدبير العمومي لضمان السياسات العمومية لترسيخ أسس الدولة، فهل استطاع بالفعل نهج اللاتمركز التخفيف من حدة التفاوتات المجالية والتقليص من الهشاشة وضمان المساواة بين المواطنين ودمقرطة الحياة الإدارية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين؟

بالفعل، لنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل قناعة راسخة أن بلادنا قطعت أشواطا في تفويت اتخاذ القرارات والقيام ببعض المهام والصلاحيات لبعض ممثلي القطاعات الحكومية ترابيا، والتي أعطت أكلها على مستوى نجاعة وفعالية السياسات العمومية على المستوى المحلي، حيث يسرت معالجة العديد من الإشكالات دون أن يكون لذلك ثقل على عاتق الإدارات المركزية.

لكن، واقع وانعكاسات التسيير الإداري على المستوى الترابي في قطاعات أخرى لايزال يعرف العديد من العراقيل، خاصة مع تزايد الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للساكنة، فاستمرار هيمنة الإدارة المركزية في عدد من القطاعات العمومية في الاحتكار على السلطات والاختصاصات والوسائل المادية والبشرية، بشكل تتحول معه المصالح الجهوية الخارجية إلى مجرد أدوات للتنفيذ وجمع المعطيات، إن لم يكن غياب الهامش المتاح لها في اتخاذ القرارات على مراكز القرار ورهن الحسم في بعض القضايا العالقة بالرجوع إلى المركز، مما لم يعد يتماشى ومنطق التدبير الحديث وتقريب الخدمة من المواطنين، خاصة في القطاعات الإستراتيجية والحيوية كقطاع التعليم والصحة.

عدم وضع بنية تحتية منظوماتية قوية صلبة، تتناسب والتطور الذي تعرفه البنيات التحتية والتجهيزات اللوجيستيكية، هذا لمناطق كان لها حظ في ذلك.

محدودية الموارد البشرية في بعض القطاعات، مما يصعب المراهنة عليها لتغطية الحاجيات وضمان التوزيع العادل جغرافيا مثل مفتشي الشغل، الذي لا يتجاوز عددهم 500 مفتش على المستوى الوطني.

كيف يمكن توزيعهم على المستوى الترابي لمواكبة عالم الشغل؟ وقس على ذلك عدد مفتشي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وعلى مفتشي المالية من أجل مراقبة التملص من التصريح الكامل للعمال والتملص الضريبي، فكيف يمكن توزيعهم على المستوى الترابي؟

استمرار معاناة العاملات والعمال من عدم الاستفادة من الحقوق الأساسية، ومن ضمنها الحق في التنظيم والحريات، الذي نسجل أننا كلما ابتعدنا عن المركز إلا واشتد الخناق عليها؛

وعدم تناسب تغطية التراب الوطني لمجموعة من القطاعات الحكومية والتقسيم الترابي الحالي كمثال الدريوش، الذي لا توجد به أي مصالح خارجية باستثناء العمالة.

غالبية الموارد البشرية تدبر من الإدارة المركزية، وإن كان ذلك يضمن لها الاستقرار في العمل، لكنه لا يتم بناء على قاعدة الإنصاف وتكافؤ الفرص.

لازالت العديد من المناطق تعرف الهشاشة والتهميش، ولم تستفد ولو نسبيا من المستوى التنموي الذي يعرفه محور طنجة - أكادير.

السيد الرئيس المحترم،

لقد مرت سنوات على اعتماد ميثاق اللاتمركز الإداري، الذي يعتبر من اللبنات الأولى لإدارة جهوية قوية وفعالة وترينا حقيقيا لتطوير الممارسة الديمقراطية ببلادنا وبناء النموذج التنموي، بل ولعل هذا البطء لـ 10 سنوات في تنزيل مضامينه يؤكد أن تفعيله يبقى رهينا بتبني الإصلاحات اللازمة على منظومة اللاتمركز الإداري في شموليتها، لجعلها تستجيب لتطلعات السكان من جهة ولرهانات التنمية، مما يفرض بالضرورة اعتماد تنظيم إداري جهوي قوي وذي جودة عالية وحكامة جيدة وتوسيع العمل بالإدارة الرقمية لتعزيز نجاعتها.

وهنا نقترح عليكم، في فريق الاتحاد المغربي للشغل:

- تنظيم مناظرات وطنية جهوية لإبراز حاجيات الجهات، كل جهة؛
- دعم الموارد المالية والبشرية؛
- مواصلة تسريع تنفيذ الجهوية المتقدمة؛
- ضمان الحق في كل المكتسبات والحقوق التي راكمها الموظفات والموظفون خلال العلاقات المهنية عند المرور من المركزية إلى الجهوية وتدبير العلاقة المهنية محليا.

وشكرا السيد رئيس الحكومة.

السيد الرئيس:

السيد المستشار المحترم.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد منسق المجموعة.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين والمستشارات المحترمين،

بداية، نهنئكم السيد رئيس الحكومة على كافة هذه المعطيات التي تضمنها جوابكم والتي توضح المجهودات التي تقوم بها الحكومة في مجال اللاتمركز الإداري، كما يتضح حجم الانخراط الفعلي في إعداد منهجية واضحة لكافة القطاعات الوزارية لتنفيذ لاتمركز حقيقي قوامه الفعالية والنجاعة، ويسمح بتحقيق التغيير المنشود في إطار سياسة إرادية شمولية ومنسجمة.

ومما لا شك فيه أن كل هذه الإجراءات ستواكب التحولات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي تعرفها المملكة، خاصة وأن التنظيم اللامركزي شهد تطورا نوعيا على قدر كبير من الأهمية، والذي تمثل في صدور القوانين التنظيمية للجماعات الترابية.

السيد رئيس الحكومة،

لقد سبق لنا في عدة مناسبات التطرق إلى موضوع اللاتركيز الإداري في مجموعة من الأسئلة الشفوية وفي مداخلاتنا لمناقشة قانون المالية وفي مجموعة من المحطات، حيث نبهنا إلى الكثير من الإشكاليات والتي نذكر منها على سبيل المثال:

صعوبة عقد اتفاقيات شراكة بين الجماعات الترابية والمصالح اللامركزة بوزارة التجهيز والماء لإصلاح بعض الطرق المرقمة دون اللجوء إلى المركز، وهو نفس الشيء بالنسبة لبعض المصالح اللامركزة ترابيا كالصحة والحماية الاجتماعية، وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.

السيد رئيس الحكومة،

إن كسب رهان العدالة المجالية والاجتماعية قادر على رفع كافة المعيقات التي تعترض التنمية المجالية والترابية، حيث أن تفعيل ميثاق اللاتمركز مرتبط أساسا بإبراز مستوى الجهوي، باعتباره الإطار الملائم لانسجام السياسات العمومية ولبرمجة مشاريع مختلف القطاعات الحكومية على أن تتولى الإدارات الإقليمية مهمة تنفيذ السياسات العمومية وإنجاز برامج التضامن والتماسك الاجتماعي، وكذا المواكبة والمساعدة التقنية لفائدة الجماعات الترابية، مع خلق إدارات جهوية تكون قادرة على إنجاز مشاريع جهوية تستلزم توحيد العمل وتضافر جهود عدة مصالح تابعة لنفس المستوى الترابي وتحسين ظروف عيش الساكنة بمختلف المجالات، حضريا وقرويا، ولضمان تكافؤ ومساواة أكثر في استفادة المواطنين من المجهود العمومي، وفق ما جاء في النموذج التنموي الجديد.

السيد رئيس الحكومة،

كما تعلمون، أن اللامركزية الترابية تبقى دون جدوى إن لم يتم دعمها ومساندتها بتفعيل ميثاق اللاتمركز الإداري، وبهذا تكونون اليوم قد أجبتم عن مجموعة من التساؤلات التي كانت تشغل بالنا باستمرار، وهي مناسبة لننوه بالعمل الدؤوب والمتواصل للحكومة على كافة المستويات، رغم كل الإكراهات ورغم كل الظروف الصعبة التي مرت ولازالت تمر منها البلاد، ونخص بالذكر موضوع جلستنا اليوم المتعلق بميثاق اللاتمركز الإداري والذي صراحة خصصتم له حيزا كبيرا من اهتمامكم وعددا مهما من الاجتماعات، والتي كان آخرها اجتماع يوم الاثنين 19 يونيو 2023، والذي يعتبر الاجتماع الرابع عشر للجنة الوزارية للاتمركز الإداري.

السيد رئيس الحكومة،

إن تفعيل ميثاق اللاتمركز الإداري أحد الرهانات الكبرى وأحد الخيارات الاستراتيجية لتأهيل بلادنا لمواجهة التحديات التي تعرفها إكراهات الظرفية الاقتصادية والاجتماعية، كما يعتبر دعامة للاستجابة للمتطلبات وتطلعات المواطنين في مجال التنمية ومكافحة الفقر والهشاشة والتباين الاجتماعي والمجالي، فقد أكدت المؤسسة الملكية في العديد من المناسبات أن اللاتمركز الإداري كبعد استراتيجي في تدبير الشأن الترابي، وظل هذا حاضرا على مستوى مجموعة من الخطابات الملكية والتي كان آخرها الخطاب السامي لجلالة الملك لافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية

الحادية عشرة.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المنسق المحترم.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد المنسق المحترم.

المستشار السيد خليهن الكرش:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يتزامن انعقاد جلسة اليوم مع الذكرى 42 للإضراب العام في 20 يونيو 1981 الذي دعت له الكونفدرالية الديمقراطية للشغل احتجاجا على ارتفاع الأسعار واتساع دائرة الفقر والتهميش وضرب الحقوق والحريات، وهي مناسبة للترحم على شهداء هذه الانتفاضة.

إننا اليوم نواجه نفس الأوضاع الصعبة، رغم العديد من التنبيهات، كان آخرها المسيرة الاحتجاجية الوطنية يوم 4 يونيو 2023، التي تم منعها وقمعها بنفس منطق سنوات الرصاص، في خرق سافر للاحتجاج السلمي أمام تغاضي الحكومة عن خطورة الوضع الاجتماعي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نتساءل حول ما تحقق من الأهداف المسطرة في المادة 7 من المرسوم 2.17.618، وخاصة ما يتعلق بـ:

- ✓ التوطين الترابي للسياسات العمومية؛
- ✓ مواكبة التنظيم الترابي اللامركزي للمملكة والعمل على ضمان نجاعته وفعاليته؛
- ✓ تعزيز التكامل في الوظائف والمهام بين المصالح اللامركزة للدولة والهيئات اللامركزية، ولاسيما منها الجماعات الترابية؛
- ✓ ضمان التقائية السياسات العمومية وتجانسها وتكاملها على مستوى الجهة وعلى مستوى العمالة والإقليم وتحقيق التعاضد في وسائل تنفيذها.

وجدير بالذكر أن أغلب تلك الأهداف لم تتحقق إلى حدود اللحظة، وذلك راجع لعدة أسباب نذكر منها:

- ✓ غياب الحكامة وتفشي الفساد الإداري والمالي وغياب الرقابة القبلية والبعدية؛
- ✓ غياب رؤية واضحة لخلق الثروة تراعي خصوصيات كل جهة على حدة وغياب توزيع عادل للثروة؛
- ✓ قصور الاستراتيجية الوطنية للتصنيع في التعاطي مع متطلبات خلق التوازن بين الجهات في توزيع الاستثمارات الكفيلة بخلق مناصب الشغل اللائقة في جميع مناطق المملكة، ويحقق أعلى معدلات الاندماج في سلاسل القيمة العالمية؛
- ✓ استمرار التفاوتات على مستوى الدخل والثروة، التي تضرب كل قيم الإنصاف والعدالة المجالية؛
- ✓ التفاوت في تقديم الخدمات العمومية المجانية والجيدة للجميع وتركيزها في 3 جهات دون أخرى أو ما يسمى بـ"المغرب النافع"؛
- ✓ فشل سياسة تشجيع خوصصة التعليم والصحة لعدم مساهمتها في تحقيق العدالة المجالية وسد الخصاص، فضلا عن التفاوتات الجغرافية في الجامعات، ونخص بالذكر الجهات الجنوبية الثلاث، التي رغم دسترة الثقافة الحسانية في دستور 2011 لازالت الجهات الجنوبية الثلاث ليس لها الحق في جامعة خاصة بهذه الجهات، وهذا مطلب شعب وشباب هذه المناطق من أجل خلق جامعة بالأقاليم الجنوبية؛
- ✓ أيضا حول المدارس محدودة الاستقطاب التي تمركزت في جهة معينة، ونخص بالذكر هنا مدارس المهندسين والمدارس العليا، التي تتمركز فقط في جهتين دون الجهات الأخرى، ونخص أيضا رغم زيارتك لجهة درعة- تافيلالت ونتمنى أن تكون لزيارتك لها ذلك الوقع الإيجابي في المستقبل القريب، لأن حتى هذه الجهة تعاني تهميشا حقيقيا.

السيد رئيس الحكومة،

وبناء على ما سبق، نرى في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن ربح رهان العدالة المجالية والاجتماعية لا يمكن أن لا يتحقق إلا بـ:

- ✓ إصلاحات عميقة للحد من التفاوتات المجالية والترجمة الفعلية لمفهوم العدالة الاجتماعية على مستوى الخدمات العمومية؛
- ✓ تفعيل مبدأ الرقابة للحد من الفساد الذي يستوجب ميزانيات مهمة؛
- ✓ غياب رؤية لتوزيع عادل للميزانيات على مستوى جهات المملكة لأن التفاوت هناك في توزيع الميزانيات على جهات المملكة؛
- ✓ تطبيق المقتضيات القانونية المتعلقة بالمراقبة البعدية لكل المتدخلين في الحكامة الترابية وربط المسؤولية.

ومن بين الملفات العالقة الآن وتدخل في إطار العدالة المجالية هو ملف عمال وعاملات "سيكوميك" الذي الآن أكثر من 500 عاملة الآن سيدخلون عيد الضحى بدون أجر وفي حالة تشريد.

لذا نطالبكم، السيد رئيس الحكومة، بالتدخل شخصيا في هذا الملف بعد ما عجزت كل مستويات الحوار المحلية والجهوية والوطنية عن حل هذا الملف.

شكرا لكم السيد الرئيس.

شكرا لكم السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المنسق المحترم.

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سعيد شاكر:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

المداخلة ديالي تنقسمها على 3 ديال النقط:

- النقطة الأولى: الإنجازات؛
- النقطة الثانية: الإكراهات، وتناخذ هنا العدالة المجالية إقليم تاونات؛
- النقطة الثالثة: الاقتراحات، الاقتراحات ديال المجموعة ديالنا.

السيد الرئيس المحترم،

كنثمنو عاليا الإنجازات اللي تتحققوها رغم الصعوبات والعراقيل الدولية والوطنية، وتنقدرو الانشغالات ديالكم لتنزيل هاذ مشروع العدالة الاجتماعية وتنزيل ميثاق اللاتمركز الإداري.

فعلا، احنا في حاجة إلى نقل السلطات من المركز للجهات، فعلا احنا في حاجة أن المواطنين يستافدو من الخدمات، كما نادت الخطابات ديال صاحب الجلالة نصره الله.

السيد الرئيس المحترم،

نهار 2023/06/17 قمتم بنفسكم بزيارة جهة درعة - تافيلالت، وقفتم على تأهيل مجموعة من المشاريع الاجتماعية، الاقتصادية، السياحية، مشاريع تتعلق بالطرق، بالماء الشروب وإنجاز السدود والبحيرات.

السيد الرئيس المحترم،

إقليم تاونات لا يختلف على هذه المناطق، مثلا إقليم تنغير تيشبه لإقليم تاونات، كيتعرف حتى هو بالهشاشة، تيتعرف بالفقر، تيتعرف بـ.. وهاذ الإشكاليات كانت قديمة، السيد الرئيس، ماشي جديدة، لهذا الساكنة ديال إقليم تاونات تترحب بك، السيد الرئيس، بالتمر والحليب وبالزغاريد الجبلية، خصك غير تجي السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

كيف ما قلنا هاذ الإشكالية اللي هي في الحقيقة كانت قديمة، كنطلبو منكم، السيد الرئيس المحترم، باش تساعد هاذ الإقليم.

وقبل ما نسردو كيف قلنا هذا الإشكالات، كنثمنو العمل ديال السيد الوالي المحترم والسيد العامل المحترم، اللي هو عمل جاد كيشتغلو بجدية من أجل تنمية الإقليم، لكن هاذ جل الجماعات القروية بإقليم تاونات ومنذ القديم - كما قلت - تتعكس حقيقة واقع مرير، فإقليم تاونات يعتبر من المناطق البعيدة والمعزولة، التي تعاني من غياب العدالة المجالية، يضطر فيه سكان هذه المناطق، وما أكثرهم، لقطع مسافات طويلة فوق مسالك ممترئة وغير صالحة.

فمثلا الطريق المهترئة التي تربط جماعة مولاي بوشتى الحمار كانت تتربطها بسد الوحدة، عبر 65 دوار على مسافة تقريبا 15 ديال الكيلومتر تتربط بلدية غفساي، تيسا والورتزاغ، بمدن وزان، تطوان، طنجة، هاذ الطريق تحتاج فقط إلى التقوية والإصلاح.

كانت الطريق تيدوز منها الكيران، السيد الرئيس، دابا الآن تدوز فيها الناقلات المدرسية، تيشريوها جداد وتتهرس بحكم الحفر اللي كاينة في ذيك الطريق.

تتحتاج حسب الدراسة فقط واحد 2 مليار ديال السنتيم، لو جاو عندك، السيد رئيس الحكومة، هاذ الساكنة تقربا 50.000 رغبوك باش تعاونهم بهاذ 2 مليار من أجل التقوية ديال الطريق، الحقيقة احنا محتاجين لهاذ المرفق هذا.

السيد الرئيس المحترم،

نمشيو للإنجازات اللي تحققت في منطقة تنغير، وتنقول أودي غير (copie/coller) واخا غير جزئيا، من أجل تنمية إقليم تاونات، الاستثمارات العمومية ضعيفة، مازال ممركزة واخا في إقليم تاونات تنقول أودي على الأقل ذاك 2/3 من الاستثمارات ما تكونش مدبرة من المركز، مازال حاليا مدبرة من المركز.

تنطالب بعدم مركزة الاستثمار وتمكين الإقليم بالموارد المالية الكافية والاهتمام بالجانب الاجتماعي وبناء الفرد، تنأكد على بناء الفرد.

تنطالبو بتثمين المؤهلات ديال إقليم تاونات وخلق استثمارات وتحفيزها.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

آخر متدخل لأحد المستشارين غير المنتسبين، السي خالد السطي أو السيدة المستشارة لبنى علوي.

السي خالد، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الحضور،

يشرفني أن أتناول الكلمة في إطار هذه الجلسة الدستورية.

أكيد، السيد رئيس الحكومة، بداية لابد أن نبارك لكم ولجميع المغاربة العواشر، عيد مبارك سعيد، ونتمنى لهم قضاء عيد أضحى مبارك، في ظل الظرفية الصعبة التي يمر منها المغرب، ربما حتى العالم، ولكن المغرب عندو مؤشرات دالة، السيد رئيس الحكومة.

- أولا، معدل نمو بطيء بلغ حوالي 1.2 سنة 2022 مقابل 7.2 سنة 2021؛

- ارتفاع معدل البطالة إلى 12.9 وهو الأعلى طيلة 20 سنة؛

- ارتفاع الهشاشة والفقر، وصل عدد الفقراء إلى 3.2 مليون في ظل تفاقم الفوارق الاجتماعية؛

- ارتفاع معدل التضخم الذي تجاوز 10.1% نهاية فبراير 2003 (المقصود: 2023)، وهاذ التضخم بطبيعة الحال كما نعلم، أنه ساهم في جشع الشركات الكبرى اللي لاباس عليهم اغتنو واللي مدكدكين زادو هبطو، هبطو للتحت.

بالمناسبة، السيد رئيس الحكومة، هاذ العواشر نطالبكم بتسريع بالأجور ديال الموظفين والعمال قبل عيد الأضحى، وقبل ذلك نتمناو على أنكم تنفذو أحد المقتضيات ديال الحوار الاجتماعي والمتمثل في الزيادة العامة في الأجور، مع كامل الأسف، هذا لم يُمَثل بالاتفاق الأخير.

هذه المؤشرات المقلقة وغيرها كثير، السيد رئيس الحكومة، تدفعنا إلى دعوة الحكومة إلى مراجعة سياستها واختياراتها وتفعيل ميثاق اللاتمركز الإداري ونقل الاختصاصات للمصالح الخارجية، لعلها تصحح مسار التنمية وتخفف من حدة معاناة المواطنين والمواطنات.

أيضا، احنا في الاتحاد الوطني، السيد رئيس الحكومة، سبق وجمنا لكم سؤالا كتابيا في الموضوع، موضوعه التأخر في إعداد تصاميم المديرية للاتمركز الإداري بتاريخ 9 يونيو 2022، أي قبل سنة من الآن.

السيد رئيس الحكومة،

تابعنا أمس عبر الصحافة، بطبيعة الحال، ترأسكم لأشغال الاجتماع الرابع عشر للجنة الوزارية للاتمركز الإداري، وإذ ننوه بهذه المبادرة، هي مبادرة جيدة ندعوكم لوضع برنامج استعجالي لتسريع تنزيل الميثاق بالنظر لأهميته البالغة.

السيد رئيس الحكومة،

حدد المرسوم أجل 3 سنوات لتوزيع الاختصاصات بين الإدارة المركزية ووحدات اللاتركيز أي نهاية سنة 2021، ولحدود الساعة لازالت الإدارة المركزية تحتكر الاختصاصات.

أكيد مجموعة النقط سبقوني لهم الإخوان، غادي نسلمهم مكتوبين للسيد رئيس الحكومة اللي عندها علاقة، نتمناو على أن باقي الإدارات يمشيو على غرار كما مشات الداخلية وإدارة الضرائب، تجربة مهمة.

في الختام، بالنظر لأهمية إنجاح هذا الورش، السيد رئيس الحكومة، لابد من تقوية العنصر البشري، وتعطيه الإمكانيات باش يشتغل ومناصب المسؤولية تكون وفق الشفافية والنزاهة، ونبعدو على ذاك "باك صاحبي" والعائلات أو المقربين حزبيا أو ما إلى ذلك، وكاين أمثلة، السيد رئيس الحكومة، احنا مستعدين نعطيوها لكم، كاين وزراء كيتعمدو الكفاءة، ولكن كاين العكس.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وننتقل الآن إلى رد السيد رئيس الحكومة المحترم على تعقيبات السيدات والسادة المستشارين.

تفضلوا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

غادي ناخذ هذا الوقت القليل اللي بقى ليا، يمكن ماشي كله، باش نحاول نجاوب على بعض التساؤلات اللي جاو بها السيدات والسادة المستشارين، اللي اغناو بها النقاش.

أولا، عواشر مبروكة، وفعلا، السيد المستشار، نقول لك بأنه نهار الجمعة 23 (les salariés, les fonctionnaires)، غادي يكونو تخلصو، إن شاء الله، (تصفيقات داخل القاعة) باش يقدرو يربحو شوية ديال الوقت ديالهم باش يشريو العيد إن شاء الله.

كذلك، أنه بعض الإخوان تكلمو على بعض المناطق النائية، إن شاء الله، تكون عندنا مناسبة أنه نعالجو منطقة بمنطقة وإقليم بإقليم، ونحن نستمع للإشكاليات اللي تتجينا، وتنعرف هاذيك المنطقة مزيان وكنعرف الإشكاليات اللي فيها.

وأخيرا، جاوني بعض الإخوان، ببعض الاستثمارات اللي كاينين وحاولنا نشوفو الحلول معهم اللي يكونو في المنطقة، ولكن احنا مستعدين نجيو، وبهذه المناسبة بغيت نشكر السادة الوزراء الأعضاء ديال الحكومة اللي مشاو معيا، رافقوني في السفر اللي قمنا به لورزازات وزاكورة وتنغير والرشيدية، واللي كيبين أشنو هي الأهمية ديال الجهوية، بالخصوص في هذه المناطق اللي هشة، واللي هي فيها شوية ديال التأخير ديال التنمية.

التأخير اللي جاء (naturellement) لأن المنطقة صعبة، ولكن كذلك جا من العبد، لأنه القرارات ما كانوش كيتخاذو في الوقت ديالهم، وكانت الأمور لا تسير بذاك الشي اللي خصها تمشي به.

اليوم، الحمد لله المنطقة منسجمة، الناس عارفين الأولويات ديالهم،

وعارفين آش بغاو، وعارفين الإشكالات ديالهم، وتصنتنا لهم وشفنا الإشكالات، المشاريع اللي هي تعملت راه تعملت، والمشاريع اللي غادي تزيد في المستقبل غادي نوقفو عليهم، نتمناو على الله أن هذه التجربة - كما جاو بها السيدات والسادة- أنه وقتما يكون شوية ديال الوقت نعمموها في المناطق بالخصوص المناطق الهشة والصعبة واللي فيها شوية ديال التأخير في التنمية.

بغيت غير نقول لكم بعض (les expériences)، بعض التجارب اللي في الحقيقة اللي هي ناجحة، مثلا إذا مشينا للاتمركز اللي هو في خدمة تنمية أقاليمنا الجنوبية، ونمشيو للاستثمارات الكبرى اللي تعملت في النموذج التنموي ديال الأقاليم الجنوبية، برامج اللي هي كثيرة، بحال دابا الطريق السيار تزنيت، السيار ولا (double voie) كمل، ماشي السيار (double voie) ومن بعد الطريق اللي هي مزيانة من العيون للداخلة و(double voie) حتى للعيون، ياك السيد الوزير؟ ماغلطشاي، على طول 1055 كيلومتر بغلاف مالي.. نعم؟ إيوا الله يجيب الخير إن شاء الله.

ما يفوق 10 ديال المليار ديال الدرهم، البرنامج الصناعي "فوسبوكراع" بالعيون، ما يفوق 17.5 ديال الملايير ديال الدرهم، ميناء الداخلة الأطلسي حوالي مليار ديال الدولار، 10 مليار ديال الدرهم، إضافة لمحطة التحلية وتوليد الطاقة الريحية بالداخلة، اللي غادي تمكنا من سقي 5000 هكتار مخصصة لإنتاج حوالي 500 ألف طن من الخضر والبواكير، وخلق ما يقرب من 10 آلاف منصب شغل قار، وكذلك غادي يتم إعداد مشاريع جديدة لتحلية مياه البحر وخلق مدارات سقوية للفلاحة، كنخممو فطانطان 5 آلاف هكتار، فكلميم، فبوجدور كذلك، هاذي كلها إمكانيات اللي هي موجودة، والوليدية تكلمت عليها فالغرفة الأخرى.

كل هاذي مشاريع اللي ما يمكن تكون إلا مشاريع اللي هي جهوية، وتجارب اللي الحمد لله اللي هي ناجحة، التجربة اللي جات بها الحكومة الآن ديال الشركات الجهوية ديال الكهرباء وديال الماء، ما غادي تكون، إن شاء الله، إلا تجربة ناجحة، لأن ما غيبقاوش عندنا (les régies) غير فوسط المدينة بوحدها، ولكن غادي نمشيو يعني (les provinces) كلهم وللمنطقة كلها والجهة كلها، وتعمل واحد التوازن داخل ديال الجهة.

إلى مشينا لمحاربة الفوارق الاجتماعية والمجالية، البرنامج الطموح، هاذو كلهم مشاريع ديال صاحب الجلالة، الله ينصرو، أنا كنعتبر دوزت تقريبا 14 ولا 15 العام فوزارة الفلاحة قبل ما نكون رئيس الحكومة، بان أنه هذا من أحسن البرامج الكبرى اللي نجحت فبلادنا واللي اعطات واحد المردودية اللي هي مهمة بالنسبة للمواطنين، واللي هي المنبع ديالها، (la source) ديالها منين جات؟ هي من عند (local) هي (la commune) اللي كتدير الطلب ديالها، هي (la région) اللي كتدير الطلب ديالها، هي الوالي اللي كياخذ القرار ولا العامل اللي كياخذ القرار، وكيكون واحد التكامل، واحد أسميتو.. واحد التفاعل بين الإدارات المركزية والإدارات، واعطى نتائج، وتقريبا راه تكلمت قبيلة على أكثر من 48 مليار ديال الدرهم ديال الاستثمار، اللي تعملت فهاذ أسميتو.. هذا برنامج اللي هو ناجح.

الماء والاستثمار، مشاريع كبيرة، تكلمنا على (le montant tout à l'heure) باراجات جداد، محطات ديال التحلية ديال المياه 3 ولا 4 راهما (en cours) 2 وجدو، 10 غادي يدارو فالسنوات المقبلة، هاذو كلهم المحطات ديالهم راهم جهوية وفالمنطقة، باش يمشيو مع الساكنة.

(Les barrages) كذلك عندهم واحد الدور كبير، (les seuils) الطلبات ديال المواطنين هاذوك (les seuils) ديال الماء باش يحبسو الماء، ما يمكنش ليكم تخيلو أش كيجبو الناس باش الماء يدخل للشرفة المائية وباش تحسن البيار وتحسن هذا..

هاذ الشي كلو خص التفاعل مع (territoire)، التفاعل مع المناطق الجهوية، والتفاعل.. كل هاذي برامج اللي هي غادي تكب فهاذ النطاق.

الفلاحة كلها استثمارات خارج الرباط، خارج مدينة الرباط والدار البيضاء، هي في الجهات، هي في المناطق، هي استثمارات اللي هي جد مهمة اللي كنواكبوها، كاع فين ما كاينة الخلق ديال (la valeur ajoutée)، القيمة المضافة راه تتكون في الجهات وخصها المواكبة وخصنا نكونو قراب ليها.

واحنا الآن، يعني هاذ الشي لا رجعة فيه، لأنه البارح تنتكلمو في الاجتماع وفي التقديم، قالو لنا بأنه تقريبا حسبنا 19 مرة صاحب الجلالة، الله ينصرو، تكلم على (la déconcentration) على الجهات في الخطابات ديالو تقريبا، يعني كل خطرة تيكون واحد الكلمة موجهة.

الآن جاء الوقت باش نمرو (de manière définitive, irrévocable)، لا رجعة فيه لهاذ الشي ديال أسميتو، لأن هذا أنا غير بغيتكم تكونو مطمئنين باش كذلك المواطنين بأن هاذي قناعة، قناعة ديال الحكومة أنه نمشيو لهاذ التوجه، أنا ماشي (un gouvernement) اللي بغيناه يكونو كلشي مجموع في الرباط (centralisé)، بغينا نعطيو الإمكانيات كلها للجهة وأصحاب القرار في الجهة.

فلهذا، نهار اللي بدا هاذ الميثاق ديال اللاتمركز تقريبا البارح كان الاجتماع 14، الحكومات السابقة عملت 13، وصلت لـ 15 (mesures de déconcentration) اللي مشات، ولكن ما توصلوش أشنو هو التنظيم اللي خصو يكون في الجهات، (l'organigramme) كيفاش يشتغل، ما توصلوش أنه كيفاش يتجمعو لأن ما يمكنشاي نقبطو هاذ الشي اللي عندنا داخل الوزارات ونعاودو نحطوه في الجهات، خص يكون شوية ديال الجمع ديال (les moyens)، مع الأسف واش الوقت واش هذا؟ المهم ما توصلوش.

وكذلك (l'organisation souple) تقريبا تكلمت عليها، البارح و(les déconcentrations) واحد (29 mesures) ما كانش عليها اتفاق أنها تمشي للجهات، لأن كل وزارة وتتشوف واش يمكن تعطي هاذ (la mesure) ولا ما يمكنش ما تعطيهاش.

احنا عملنا اجتماع واحد هو 14 داخل الحكومة، ولكن بعد تفكير، بعد

نقاش، بعد حوار، البارح داز في ساعة ونصف، ساعة ونصف الاجتماع اتفقنا (29 mesures) اللي غادي تمشي (la déconcentration) ، التنظيم غادي نديرو مدير جهوي قوي وجمعنا بعض المرات 2 وزارات، بعض المرات 3 وزارات، بعض المرات 4 ديال الوزارات، غادي يكون عندهم مدير جهوي اللي غادي يكونو عندو جميع (les pouvoirs) باش يقدر يقرر،(les départements) غادي يبقاو، المديرين ديال (les départements) غادي يبقاو يعني كاين المدير الجهوي، كاين المدير ديال (les départements) إلى كانو 4 ديال الوزارات راه كل وزارة راه عندها les) (départements ديالها، ومن بعد كاين (les chefs de devisions) وكاين ناس اللي غادي يشتغلو التحت وكاين كذلك (les provinces) اللي فيهم (les chefs de divisions) ديال اللي تابعين لهاذو اللي هوما جهويين.

إذن اليوم التوجه واضح، (29 mesures) اللي كانت بقات لنا صيفطناها واحنا تنقلبو فين ما كاين شي.. غادي نبقاو غادين فيها في المستقبل، فين ما تبان لنا شي (mesure) غادي يخصها تمشي للجهات غادي نمشيو للجهة، ولكن هاذي حكومة ملي جات ديال (la charte) ديال الاستثمار، أولا جابت قبل في الجهات البرامج ديال الاستثمار كنت (0 Dirham)، خص كلشي يطلع للرباط.

اليوم حتى 25 مليار ديال سنتيم ديال الاستثمار، تيدوز في الجهات في (territoire)، هذا شيء جد إيجابي، في (la charte) جابت واحد القضية اللي هي جد مهمة، جابت تتعطيك 30 نقطة، و30 نقطة يمكن تعطيك حتى لـ 30 نقطة، وهاذيك 30 نقطة تتعطيك 30% ديال التمويل ديال البرامج ديالك ،إلى جبتي مليار تعطيك 300 مليون، وفهاذيك 30 نقطة المناطق النائية، المناطق الصعبة، المدن اللي باقيين شوية (en difficulté) باقي كيتزيدو، باقي كاع ما بداوش ما درناش ليهم التنقيط، غير لأن المشروع كاين فهاذيك المنطقة عندو 15%، إلى عندك مليار ديال الاستثمار 150 مليون كتعطيها ليك الدولة لأنك اختارتي تاونات مثلا أو لا اختارتي زاكورة أو لا اختارتي ما نمشيش كثير لا نغلط فشي منطقة اللي ماشي هي هاذيك، هذا شيء جد مهم.

إلى مشينا للصحة، المنظومة ديال الصحة اللي جينا بها المجموعة الصحية هاذو 12 مجموعة صحية غادي تكون في 12 منطقة غادي تكون تقريبا هاذيك هي الوزارة، يعني ما كاينش شي علاقة أخرى كلشي غادي يتعمل (au niveau de la région)، هاذيك المجموعة الصحية، المدير ديالها العام هو اللي غادي يعرف بأن هذاك المستشفى الفلان الفلاني شكون اللي غادي يكون فيه وهذاك المستشفى الفلاني شكون غيكون فيه و(CHU[4]) فين غادي يكون و(les équipements) اللي خصهم و(les investissements) والاستثمارات، إذن احنا مشينا فالتوجه ديال النظام الجديد ديال الصحة فهاذ الشي ديال الجهوية وديال (la déconcentration).

كنتكلمو على التعليم العالي، قلنا هذاك النهار في مجلس النواب بأنه راه يمكن جامعات بلاصة ما نبقاو نتكلمو على النواة وذاك الشي ونتفتفو وكل واحد نعطيوه خاطرو وهذاك الشي قلنا غادي يكونو أقطاب جامعية، راه يمكن جامعات عندنا اللي فيهم الاكتظاظ وكثار وفيهم واحد العدد ديال الطلبة خصهم يتقسمو ويوليو على جوج ويوليو على ثلاثة ويمشيو لبعض المناطق ومناطق أخرى، ولكن بواحد الرؤية اللي تكون واضحة.

ملي تنقولو اخذينا كلية الطب و(CHU) خصو يكون في كل جهة في المغرب، هذا اعتقاد ديال هاذ الحكومة بأنه الجهوية راه هي الحل ديال بلادنا بالمسيرة ديال التنمية، فلهذا قلنا غادي نديرو كلية ديال الطب في كل منطقة.

وهاذ السنة كما مشينا فالرشيدية تفتح هاذ السنة، إن شاء الله، غادي يبداو 100 طالب الأولين يقراو ابتداء من هاذ السنة باش يوصلو من بعد لـ 300 ولا 400 مللي يكون (le rythme de croisière) وغادي يكون هاذ الشي في كلميم وغادي يكون في بني ملال وغادي يكون فالداخلة، أما العيون راه غادية فالطريق ديالها.

وهذا كله بإمكانيات اللي هي كبيرة، لأنه المغاربة خصهم ينتظرو شوية بعض (les réformes) اللي كنديرو، احنا ما تنكذبوش وتنقولو الواقع.

دابا ملي مشينا للرشيدية، عملنا الجهة كلها، شفنا مشاريع كبار ديال الصحة، ولكن خص واحد المجهود كبير ديال الأطباء، وهاذ المجهود الكبير ديال الأطباء ما موجودينش، فلهذا الحكومة جات بالبرنامج باش يتضرب في 3 العدد ديال الأطباء باش تحل الكليات ديال الطب في كل منطقة، باش تزيد فالعدد ديالهم وتستثمر فـ (les équipements de formation) لأنه بلادنا خص لها واحد العدد ديال الأطباء اللي هو يواكب واحنا عارفين كاينة (la déperdition) فالطريق اللي كيكمل واللي ما كيكملشاي، فهذا ما يبان.. احنا غادي نبنيو وغادي نوجدو (l'offre sanitaire) ديالنا، ولكن راه ما تبان فالمناطق وفالجهات إلا بعد سنوات ملي يبداو يتكونو وليدات المغاربة فالمناطق ديالهم.

إذن فقط أنه (la déconcentration)، اللا تمركز والجهوية، أنا بالنسبة ليا هي النقط ديال التنمية فالمستقبل، والحكومة متجندة.

وبكل صراحة واحد الارتياح كبير البارح في الاجتماع الوزاري ما كاينش شي وزير اللي قال لا أنا هذا (le pouvoir) ما نعطيهش ولا خليوه عندي ولا هذا، هذاك الشي كان مدروس، كان حقيقي، الناس بغات الخير للبلاد بغاو الخير للوطن، وذاك الشي علاش مشينا، وهاذ الشي راه كان محبوس سنوات، لأنه كاين صراعات اللي.. هذا راه ماشي عيب هذا راه عادي أنه

[4] **C**entre **H**ospitalier **U**niversitaire.

يكون بحال هاذ الصراعات.

اليوم، اتضحت الطريق، اتضح (l'organigramme)، باقي عندنا إشكالية، احنا دابا اتفقنا صافي، الاجتماع كملنا، ولكن الإشكالية خص شوية ديال الوقت، لأنه واحد العدد ديال (les textes)، مشاريع القوانين وديال (les décrets) كثير هذاك الشي، كثير اللي خصهم باش ننفذو هاذ الشي كل حاجة خصك تحيدها من بلاصتها وتقول هاذي غادي تمشي من هنا وتدوز لهنا، واحد (le chantier) اللي هو (juridique)، اللي السيد الوزير تكلمنا معه البارح، إن شاء الله، غادي نتحمسو جميعا باش نحاولو ندفعو بهذه العجلة،(mais ce n'est pas un chantier facile)، ولكن غادي نوصلو له لأنه هذاك الشي اللي بغا صاحب الجلالة، الله ينصرو، ديال الجهوية وديال اللاتمركز، غادي نوصلو له وغادي نوصلو له، إن شاء الله، من هنا بعض الشهور باش نكونو أنه جميع (les actes d'investir) كلهم يكونو في الجهات، جميع التسهيلات يكونو في الجهات وغادي تشوفو، إن شاء الله، أنه 5 شهور، 6 أشهر (le paysage) ديال الاستثمار (le paysage) ديال (les décisions)..

ونزيدكم واحد النقطة دائما كنقول للسيدات والسادة الوزراء ملي تنكونو في الحكومة، الله يخليكم تبسيط المساطر، حاولو تجيبو ليا في كل اجتماع، في كل مجلس الحكومة فكرة نقصو على المواطنين هذاك العبء ديال يمشيو للإدارة ويجيب واحد الورقة ولا يطلع ولا يهبط ولا يتلاقى مع شي واحد باش يعطيه ورقة، حاولو تديرو (digital) حاولو تجيبو ليا تسهيلات، ها انتوما شفتو السيد وزير الداخلية المرة الفائتة جاب لنا عقد الازدياد ذاك الشي ديال الازدياد، واقيلة ديال الولادة.

احنا كنشتغلو بجدية ومازال الحكومة مطلوبة أنها تجيب إمكانيات، إن شاء الله، باش تحسن العلاقة مع الإدارة، باش يكون (digital) واحد الواسطة هو اللي خص يكون واسطة، واحد الواسطة اللي هي إيجابية باش نعاونو هاذ الشي ديال الجهوية أنا مقتنع به، لأنني تجربتي الأولية في السياسة هي تجربة جهوية وكنعرف (l'impact) ديالها على (la population)، إذن خصنا نمشيو في هاذ الشي وغادي نجحو، إن شاء الله.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة.

شكرا للجميع على مساهمته.

ورفعت الجلسة الخاصة بالأسئلة الشهرية.